تقرير الحالة الإيرانية

نافذتك على إيران من الداخل والخارج



سبتمبر وأكتوبر 2026

ISSN 1658-8320

www.rasanah-iiis.org

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

سبتمبر وأكتوبر 2026

رقـــم ردمـــد: 8320 – 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

الملخص التنفيذي 4
تطورات الشأن الداخلي الإيراني 8
إيران ترفع سقف مطالبها وتتمسَّك بشروطها الصعبة رغم الوساطات الإقليمية 9
أولاً: الأهداف الخفية والمعلنة للشروط الإيرانية 9
ثانياً: ما فرص تحقُّق الشروط الإيرانية؟ 11
الخلاصة 12
تراجع الواردات الإيرانية بين تحديات التمويل والانعكاسات الاقتصادية 13
أولًا: ماهية الواردات الإيرانية الأساسية من الخارج وتأثرها بعد الحرب 13
ثانيًا: مصادر تمويل الواردات وتحدياتها الحالية 14
ثالثًا: أدوات الحكومة لاستمرار الاستيراد في ظل التحديات 15
رابعًا: التداعيات المحتملة لصعوبات تمويل الإيرادات على الداخل الإيراني 16
الخلاصة 16
ذروة هجمات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني باستخدام المسيرات 17
أولاً: الهجمات تبلغ ذروتها في أكتوبر 2026 17
ثانياً: نظرة إلى مسار الحملات منذ مارس 2026 19
ثالثاً: التحول في مسار الهجمات منذ 15 يوليو بالاعتماد على المسيرات 20
الخلاصة 21
تأثير الحرب في النظام الصحي بإيران 22
أولًا: واقع أزمة القطاع الصحي في إيران 22
ثانيًا: أثر الأوضاع الصحية على المجتمع الإيراني 23
ثالثًا: دور الحكومة الإيرانية في احتواء أزمة النظام الصحي 24
الخلاصة 25
دلالات لقاء كروبي وهادي خامنئي 26
أولًا: محاولة استعادة المجال السياسي من قِبل «الإصلاحيين» 26
ثانيًا: شرعية النظام والوضع الاقتصادي 27
الخلاصة 29
التفاعلات الإيرانية العربية 30
أزمة المعابر الحدودية بين العراق وإيران 31
أولًا: الحدود مع إيران واختبار السيادة العراقية 31

ثانيًا: الموقف الإيراني من غلق المعابر الحدودية 35
الخلاصة 36
استقبال الشرع للزيدي في دمشق في ظل تراجع النفوذ الإيراني والتحديات الإقليمية 36
أولًا: الأهمية الإستراتيجية للزيارة من المنظور السوري 37
ثانيًا: إيران باعتبارها عاملًا مشتركًا في الحسابات السورية والعراقية 38
الخلاصة 39
تصعيد وعدوان حوثي تقابله الحكومة الشرعية بإطلاق عملية «فجر اليمن» 39
أولاً: الحسابات الحوثية من التصعيد وموقف الحكومة اليمنية 40
ثانياً: ارتباط التصعيد الحوثي بالموقف الإيراني 41
الخلاصة 42
علاقـــات إيـــــران بالقـــوى الدوليـــة 44
انتخابات التجديد النصفي الأمريكية ومسار الحرب مع إيران 45
أولاً: القراءة الإيرانية لنتائج الانتخابات الأمريكية 45
ثانياً: التفاعلات الأمريكية والتأثير في مسار الصراع 45
الخلاصة 46

الملخـــص التنفيـــذي

يسلط تقرير الحالة الإيرانية لشهري سبتمبر وأكتوبر 2026 الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها إيران خلال هذه الفترة. وعلى المستوى الداخلي، يناقش التقرير آخر التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والفكرية. وعلى الصعيد الخارجي، يتناول علاقات إيران بمحيطها العربي، كالعراق وسوريا واليمن، وكذلك تفاعلاتها مع بعض القوى الدولية، مثل الولايات المتحدة.

داخليًا وعلى المستوى السياسي، تتمسك إيران بمقترحها المؤلف من سبعة شروط، بوصفها شروطًا مسبقة للدخول في أي مفاوضات مع الولايات المتحدة وإعادة فتح مضيق هرمز. وتعكس هذه الشروط رغبة طهران في فرض معادلة تفاوضية جديدة تضمن لها مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية، وتعزز سردية النظام بشأن الصمود والانتصار في الحرب. كما تسعى إلى استثمار سيطرتها على المضيق بوصفها ورقة ضغط لانتزاع تنازلات أمريكية قبل تقديم أي التزامات تتعلق بالملفات الخلافية، وفي مقدمتها البرنامج النووي.

لكن هذه المطالب تقابل برفض أمريكي شديد، لا سيما الشروط المرتبطة بدفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بإيران جراء الحرب، أو الانسحاب العسكري من المنطقة، أو التخلي عن أدوات العقوبات والحصار البحري، إضافة إلى رفض واشنطن أي ترتيبات تمنح إيران سلطة منفردة على مضيق هرمز أو تقيّد حرية الملاحة الدولية.

يظل التوصل إلى اتفاق شامل بين الطرفين محفوفًا بالتعقيدات، في ظل تمسك كل منهما بأوراق ضغطه وشروطه التفاوضية. ويبقى الخيار الوحيد الممكن للخروج من هذه الأزمة هو نجاح الوساطات الإقليمية في إيصال البلدين إلى تسوية تقدم بموجبها

الولايات المتحدة تنازلات جزئية لإيران، تشمل تخفيفًا جزئيًّا للحصار البحري، والإفـراج عـن جـزء مـن الأصـول الإيرانية المـجـمـدة، والـسـمـاح بـصـادرات نفطية محدودة، مقابل ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز واستئناف مفاوضات جادة. أما في حال تعثر الوساطات الإقليمية واستمرار تمسك الطرفين بمواقفهما الحالية، فيبقى احتمال تجدد المواجهة العسكرية قائمًا.

في المشهد الاقـتـصـادي، تـواجـه إيـران ضغوطًا متزايدة على قدرتها على تمويل الواردات وتأمين احتياجات السوق والإنتاج، نتيجة تداخل آثار الحرب وتعطل المسارات التجارية مع العقوبات، وصعوبات تحصيل عوائد الـصـادرات النفطية وغير النفطية وتحويلها. ويكشف تراجع قيمة الواردات بنسبة 26%، بالتزامن مع تراكم مستحقات المستوردين، عن اختناقات في التمويل والاستيراد. وتحاول الحكومة احتواء هذه الضغوط بإعطاء الأولوية للسلع الضرورية، واعتماد طرق إضافية. غير أن هذه الأدوات قـد تخفف الاخـتـنـاقـات دون أن تضمن تعويض نقص التدفقات الأجنبية أو تجاوز القيود المصرفية واللوجستية، مما يعزز استمرار التداعيات الاقتصادية السلبية التي بـدأ أثـرهـا يتضح بقوة فـي الـداخـل، ومن أبرزها تضخم كبير اقترب من 80% وانكماش اقتصادي بنسبة 10%، الأمر الذي يثير القلق بشأن الوضع الاقتصادي للبلاد وتأثيره في الاستقرار الداخلي.

عسكريًّا، شهد مضيق هرمز فـي أكتوبر 2026 تصعيدًا غير مسبوق في الهجمات على الملاحة البحرية منذ انـدلاع الحرب الأمريكية الإيرانية في 28 فبراير 2026، إذ سجل أعلى معدل شهري للهجمات. ويعكس هذا التصعيد تحولًا جوهريًّا في إستراتيجية الحرس الثوري الإيراني، من توظيف وسائل بحرية وصاروخية متنوعة إلى الاعتماد المتزايد على الطائرات المسيّرة الانتحارية، باعتبارها أداة منخفضة التكلفة تتيح مواصلة تهديد الملاحة، على الرغم مـن تـراجـع الـقـدرات البحرية التقليدية الإيرانية بفعل الضربات الأمريكية.

وتجسد هـذا التصعيد فـي سلسلة من الهجمات المتتابعة خلال أكتوبر، شملت استهداف ناقلة النفط بترو دولفين في 11 أكتوبر، والإبلاغ عن استهداف سفينتين بمقذوفات في 13 أكتوبر، وغـرق سفينة الحاويات جي إف إس برايد في 14 أكتوبر. كما أعلن الحرس الثوري استهداف سبع سفن في ليلة واحدة أواخر الشهر، في أكبر حصيلة يومية معلنة منذ اندلاع الحرب.

وتكمن الـدلالـة الإستراتيجية الرئيسية لهذا التطور في أن تراجع القدرات البحرية التقليدية لإيران لم ينه قدرتها على تهديد الملاحة في مضيق هرمز، بل دفعها إلى تبني وسائل هجومية أقل تكلفة وأكثر مرونة، يصعب تحييد أثرها بمجرد تدمير القواعد والمنشآت والسفن الحربية.

وعلى صعيد التطورات الاجتماعية، يعاني القطاع الصحي فـي إيـران عديـدًا مـن الأزمـات الهيكليـة، إذ خلّفـت الحـرب

تداعيات كبيرة على البنى التحتية، وأدى انهيار العملة، وما فرضه من تضخم تراوح بحسب التقارير بين 90 و94% في سبتمبر 2026م، إلى نقص الأدوية، إذ تراوح عدد أصناف الأدوية الناقصة، بحسب التقديرات المتباينة، بين 70 و800 صنف، إضافة إلى ارتفاع أسعارها، بالتزامن مع هجرة عشرات الآلاف من الكوادر الطبية أو خروجهم من مهنة الطب. ونتيجة لذلك، تزايدت الضغوط والتحديات أمام المرضى وأسرهم، لا سيما المصابين بأمراض مزمنة، مما فاقم الشعور باليأس والقلق والاضطرابات النفسية والاجتماعية، التي بلغ معدل انتشارها نحو 25,1%.

أيديولوجيًّا، يعكس لقاء مهدي كروبي وهادي خامنئي محاولة إصلاحية لاستعادة مفردات مثل الحرية والعدالة والحوار والمصلحة الوطنية إلى النقاش السياسي الإيراني. وتنبع دلالة اللقاء من أن الرجلين يعدان من رموز الجيل الأول للثورة وشخصيات ارتبطت بمؤسساتها، لذا يتركز نقدهما على تفسير شرعية إيران «الإسلامية» ووظيفة مؤسساتها، وليس على إنكار أصولها. ويبرز في خطابهما تصور للشعب باعتباره صاحب الحق ومصدر الشرعية. كما أن مطالبتهما برفع الإقامة الجبرية عن مير حسين موسوي وزهراء رهنورد، وتوسيع الحوار والاستفادة من الطاقات السياسية المختلفة، تعكس اعتراضًا على تضييق المجال العام وتراجع المشاركة. ويربط التقرير هذا السجال بشرعية الأداء الاقتصادي والاجتماعي؛ فالتضخم ونقص الاحتياجات والضغوط المعيشية، إلى جانب العقوبات والحرب، تجعل قدرة الدولة على توفير حياة كريمة جزءًا من قبولها الشعبي. ومن ثمّ، يعبر اعتراض كروبي على انهيار مذكرة إسلام آباد ودعوته إلى السلام عن رؤية إصلاحية ترى أن استمرار المواجهة الخارجية يستنزف موارد البلاد ويعرقل معالجة أزماتها الداخلية، في مقابل توجه راديكالي يقدّم حفظ النظام والأمن على التفاوض وتوسيع المشاركة. ويخلص التقرير إلى أن اللقاء يجسد استمرار نزاع داخلي بين الأصوليين والإصلاحيين حول مدى وفاء السلطة لشعارات الثورة ومصدر شرعيتها، لكنه لا يملك، بحد ذاته، أدوات مؤسسية لتغيير موازين القوى. وتكمن أهميته في إبقاء صوت إصلاحي ديني حاضرًا، وفي التنبيه كذلك إلى أن اتساع الفجوة بين التضحيات المطلوبة وتحسن المعيشة والتمثيل السياسي قد يضعف القبول الاجتماعي للنظام.

أما العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي، فقد كانت حافلة بالتطورات والأحداث المهمة. فقد دخلت العلاقات العراقية الإيرانية، بعد خطوة إغلاق المنافذ الحدودية، مرحلة جديدة تتسم بالتأزم، تتصدر فيها الحكومة العراقية المواجهة بشكل مباشر. كما ساقت بغداد عديدًا من المبررات لاتخاذ هذه الخطوة، أبرزها الأنشطة الإيرانية

غير الشرعية عبر تلك المعابر بالتعاون مع الميليشيات، لكن هذا القرار سيختبر مدى قدرة حكومة الزيدي على فرض سلطة الدولة، نظرًا إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها.

وبشأن العلاقات مع سوريا، تمثل زيارة رئيس الحكومة العراقية إلى دمشق فرصة لتعزيز موقع السلطة السورية الجديدة إقليميًّا، وإعادة بناء علاقاتها مع بغداد على أسس أمنية واقتصادية عدة. كما تكتسب الزيارة أهمية في سياق سعي دمشق إلى الحد من انتقال النفوذ الإيراني عبر الأراضي العراقية، في ظل استمرار حضور طهران وتأثيرها في عدد من القوى والفصائل العراقية. وفي المقابل، تنظر إيران إلى هذا التقارب من زاويتين متباينتين، بين ما قد يتيحه من فرص اقتصادية للالتفاف على العقوبات، وما قد يفرضه من تحديات على نفوذها الإقليمي.

وفي اليمن، صعّد الحوثيون خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2026م هجماتهم العسكرية في الساحل الغربي والمخا وذوباب ومضيق باب المندب ومحافظة تعز والمناطق المحيطة بها. وفي الوقت نفسه، هاجموا منشآت حيوية ونفطية في المملكة. وتهدف هذه الهجمات إلى توسيع سيطرة الحوثيين على المواقع الإستراتيجية والمرتفعات المطلة على باب المندب، والتحكم في الممرات البحرية وخطوط الملاحة الدولية، بما يتوافق مع خطط إيران لزيادة كلفة الحرب التي تخوضها مع الولايات المتحدة. ومع تصاعد الأحداث، أعلنت الحكومة الشرعية اليمنية في 5 أكتوبر 2026 بدء عملية «فجر اليمن» لاستعادة المواقع المهمة وتأمين الساحل الغربي ومضيق باب المندب، بدعم من تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة. وعززت هذه العملية موقف القوات الحكومية، وأدت إلى تراجع قوات الحوثيين ميدانيًّا في باب المندب، واستنزفت عناصر وقيادات منهم، مع استمرار صمود تعز وتقدم القوات الحكومية في الجوف وصنعاء.

على الصعيد الدولي، اعتبرت إيران أن نتائج انتخابات التجديد النصفي الأمريكية تصب في صالحها، وتثبت فاعلية إستراتيجيتها العسكرية، كما أنها قد تؤدي إلى تقييد قدرة ترامب على مواصلة الحرب، ومن ثم تخفيف الضغط الراهن على النظام. وبالفعل، فتحت نتائج الانتخابات الجدل الداخلي الأمريكي بشأن استمرار الحرب، وسط انقسام داخل الحزب الجمهوري ومعارضة شديدة من الديمقراطيين، الذين قد يقيدون قدرة ترامب فعليًّا على الاستمرار في الحرب بدءًا من يناير المقبل. ومع أن سلوك ترامب غير متوقع، وقد يفاجئ الجميع بالعودة إلى الحرب لتحسين صورته، فإنه في ظل الضغوط الراهنة لا يستبعد احتمال تعزيز مسار التفاوض ونجاح الوساطات في الوصول إلى تسوية تنهي الحرب المثيرة للجدل في الداخل الأمريكي.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

شـــهد الداخـــل الإيراني خلال شـــهرَي ســـبتمبر وأكتوبر 2026 عديدًا مـــن الأحداث والتطورات في مختلف المجالات السياســـية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والأيديولوجية، والتي سوف نناقشها بالتفصيل في المحاور الخمسة التالية:

- إيران ترفع سقف مطالبها وتتمسك بشروطها الصعبة رغم الوساطات الإقليمية
- تراجـع الـواردات الإيرانيـة بيـن تحديات التمويل والانعكاسات الاقتصادية
- ذروة هجمات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني باستخدام المسيرات
- تأثير الحرب في النظام الصحي بإيران
- دلالات لقاء كروبي وهادي خامنئي

إيران ترفع سقف مطالبها وتتمسّك بشروطها الصعبة رغم الوساطات الإقليمية

قدَّمت إيران في منتصف سبتمبر 2026، مقترحاً مؤلفاً من 7 مراحل كشروط أساسية لإحراز أي تقدم ملموس في المسار الدبلوماسي بشأن إنهاء الصراع الدائر مع الولايات المتحدة وفتح مضيق هرمز. وتتمثَّل هذه المراحل أو الشروط في: وقف إطلاق النار في أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وقف التهديدات والتدخلات العسكرية والسياسية، رفع العقوبات الأمريكية عن قطاع النفط الإيراني، الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج، إنهاء الحصار البحري الأمريكي المفروض على الموانئ الإيرانية، دفع تعويضات الحرب لإيران جرَّاء الخسائر والأضرار التي تعرَّضت لها، وانسحاب القوات الأمريكية من المنطقة. يسلِّط هذا التقرير الضوء على هذه القضية من خلال محورين أساسيين؛ الأهداف المعلنة والخفية وراء الشروط الإيرانية، وإمكانية تحقُّق هذه الشروط على أرض الواقع.

أولاً: الأهداف الخفية والمعلنة للشروط الإيرانية

تؤكد إيران بأن هذه الشروط تستند إلى إطار عمل اتفقت عليه مع الولايات المتحدة في يونيو 2026. وقد صرَّح وزير الخارجية الايراني عباس عراقجي في هذا الشأن بأن الشروط التي طرحتها إيران الآن «ليست جديدة» ولا تتجاوز ما ورد في اتفاق إسلام آباد. فقد نصّت مذكرة اسلام آباد، على وقف فوري للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما فيها لبنان، وبدء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي في غضون 60 يومًا كحد أقصى. وبموجبها، تعهدت الولايات المتحدة بالبدء فورًا في رفع الحصار البحري المفروض على إيران وإتمامه في غضون 30 يومًا كحد أقصى. كما تعهدت إيران بتوفير ممر آمن ومعفى من الرسوم الجمركية للسفن التجارية لمدة 60 يومًا؛ وكان من المتوقع أيضًا عودة حركة الملاحة البحرية بالكامل في غضون 30 يومًا كحد أقصى، شريطة إزالة الألغام والعوائق العسكرية والتقنية[1].

الفرق الوحيد بحسب المسؤولين الإيرانيين بين الشروط السبعة ومذكرة اسلام آباد، يكمن في الفارق الكبير في سرعة التنفيذ. فقد نص اتفاق إسلام آباد على أن يتفاوض الطرفان للتوصل إلى اتفاق نهائي خلال مدة أقصاها 60 يوماً، بينما تطالب طهران في شروطها بإتمام الخطوات الأولية التي تمهد الطريق لإعادة فتح مضيق هرمز واستئناف المفاوضات في غضون سبعة أيام[2].

(1) طرح هفت روزه ايران چيست و چه تفاوتی با تفاهم‌نامه اسلام‌آباد دارد؟، (25 سبتمبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 5 نوفمبر 2026م. https://2u.pw/656G2S

(2) نفس المصدر.

يُعزى إصرار إيران على التنفيذ المسبق لشروطها الصارمة، قبل الشروع في أي مفاوضات مع الولايات المتحدة، إلى جملة من الدوافع والأهداف، من أبرزها:

1. تنظر إيران إلى المسار الدبلوماسي مع الولايات المتحدة بتشاؤم شديد وذلك من واقع التجارب السابقة لا سيما عندما تعرضت للحرب أثناء المفاوضات، ورغم الحديث عن حدوث نجاح الوساطات الإقليمية في إحداث تقدم في المفاوضات بين البلدين، لكن أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني محسن رضائي، نفى وجود مفاوضات حالية مع واشنطن، معلناً تمسك بلاده بالشروط الـ7،[1] ما يعني أن إيران تحاول استغلال التحديات التي تواجهها الإدارة الأمريكية لا سيما بعد سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس، بمزيد من التشدد ورفع سقف مطالبها بشأن التنفيذ الكامل لشروطها، ربما لاعتقادها أن إدارة ترامب باتت أقل رغبة في العودة الى التصعيد العسكري.

2. يرى النظام الإيراني أن القبول بمفاوضات دون شروط مسبقة صارمة سيفسر داخليا وإقليميا ودوليا على أنه تراجع واستسلام تحت وطأة الضغط الأمريكي. لذا، فإن صياغة هذه المطالب السبعة رغم احتمالية عدم تحقق معظمها، يرمي بالأساس الى المحافظة على سردية الانتصار في الحرب والتي يروج لها النظام، فضلا عن تقديم صورة لدول المنطقة بأن النظام الإيراني لا يزال قويا وصامدا ويتعامل بندية مع أقوى دولة في العالم.

3. كسر الحصار البحري والاقتصادي المفروض على إيران، سيمكنها من تخفيف ضغوط العقوبات والحصول على أموالها المجمدة واستئناف صادرات النفط وبالتالي ضمان تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة قبل أن تضطر لفقدان ورقة ضغطها الرئيسية والمتمثلة في اغلاق مضيق هرمز.

4. تحاول إيران، استثمار سيطرتها على مضيق هرمز لانتزاع مكاسب ملموسة قبل تقديم أي تنازلات نووية، لذا ربطت بين تنفيذ شروطها السبعة وإعادة فتح مضيق هرمز وتأمينه، لأن استمرار اغلاق المضيق يمثل ورقة الضغط الاقوى وربما الوحيدة بالنسبة لهان وذلك لأهمية هذا المضيق وتأثيره الكبير على الاقتصاد العالمي وامدادات الطاقة.

5. كانت النخبة السياسية في إيران قبل انتخابات التجديد النصفي وبعدها، ترى أن إدارة ترامب تحاول انتزاع «اتفاق شكلي أو قصير الأجل» لتوظيفه كإنجاز سياسي داخلي. فقبل الانتخابات سعى ترامب لتحقيق انجاز يعين الجمهوريين في المحافظة على الإغلبية بالكونغرس، أما بعد ظهور نتائج الانتخابات وخسارة

(1) محسن رضایی: هیچ مذاکره‌ای با آمریکا نداریم؛ منتظر پاسخ به 7 شرط ایران هستیم/در صورت حمله مجدد، پایگاه‌های دوردست آمریکا را هدف قرار می‌دهیم، (20 آبان 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2026م. https://2u.pw/zqPa71

الجمهوريين للأغلبية، فإن حاجة ترامب لتحقيق انجاز لا تزال قائمة نظرا للضغوط والانتقادات التي تتعرض لها حكومته فضلا عن طموح نائب الرئيس الامريكي جي دي فانس في خوض السباق الرئاسي في 2028؛ لذا، جاء الإصرار الإيراني لقطع الطريق على أي تهدئة مؤقتة لا تضمن إنهاءً دائما للأزمة مع الولايات المتحدة.

6. تشترط طهران خروج أو تقليص الوجود العسكري الأمريكي من المنطقة، بهدف انهاء التهديد العسكري المباشر على إيران وضمان عدم عودة الهجمات الامريكية على أراضيها، لأنها تعتبروجود القوات الأمريكية في القواعد المنتشرة بالخليج والعراق يمثل تهديدا أمنيا مباشرا لنظامها واستقراره، كما تسعى لإبعاد القوات الأمريكية لكونها القوة الوحيدة القادرة على كبح طموحاتها التوسعية في المنطقة.

ثانياً: ما فرص تحقُّق الشروط الإيرانية؟

تُشير الأهداف الأمريكية من الحرب ومواقف ترامب وتصريحاته بشأن هذه القضية، إلى أنه من غير المرجح أن توافق واشنطن على الشروط الإيرانية بصيغتها الحالية، لكنها قد تستجيب لجزء منها لا سيما إذا نجحت الوساطات الإقليمية في دفع الطرفين لتقديم تنازلات من أجل التوصل الى تسوية. وبحسب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني محسن رضائي أن واشنطن لم تقدم حتى الآن ردا صريحاً ومباشراً على الشروط الإيرانية السبعة؛ لأن ردها كان مخادعاً وغيركافٍ[1]. وفيما يلي أبرز العوامل التي قد تقود واشنطن لرفض هذه الشروط:

1. تُعد مطالبة إيران بحصولها على تعويضات من الولايات المتحدة عما لحق بها من خسائر فادحة وتدمير بنيتها التحتية خلال حرب الاثني عشر يوماً في يونيو 2025 وحرب نهاية فبراير 2026، من الشروط التي لا يمكن أن توافق عليها الولايات المتحدة لأن ذلك يعني اعترافا أمريكا بالمسؤولية عن الحرب والأضرار الناتجة عنها. وفي هذا الصدد قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إذا كان هناك تعويضات يجب دفعها، فأعتقد أن إيران هي من ينبغي أن تدفعها عما وصفه بـ«الأضرار التي تسببت فيها» على مدى العقود الخمسة الماضية[2]، أما وزير الخارجية ماركو روبيو، فيرى أن طهران هي الطرف الذي يجب أن يدفع تعويضات لدول المنطقة بسبب سياساتها التي زعزعت

(1) محسن رضايی: پاسخ آمریکا به ما فریبکارانه است، (19 آبان 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 7 نوفمبر 2026م. https://2u.pw/IeYpy3

(2) أميركا وإيران تتبادلان مطالب التعويضات.. آمال اتفاق مضيق هرمز تتراجع، (11 أغسطس 2026)، تاريخ الاطلاع: 7 نوفمبر 2026م. https://2u.pw/PpWyGZ

الاستقرار الإقليمي لسنوات طويلة[1].

2. الانسحاب الأمريكي من المنطقة يبدو كذلك أمراً مستبعداً؛ لأن الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يرتبط بمصالح حيوية واستراتيجية لواشنطن لا تقبل المساومة، مثل حماية القواعد الأمريكية والمصالح الأمريكية في المنطقة، حماية الحلفاء والشركاء الإقليميين والمساهمة في حماية طرق الطاقة والملاحة.

3. كما أنه سيكون من المستبعد أن توافق الولايات المتحدة ودول المنطقة على المساعي الإيرانية لفرض سيادتها على مضيق هرمز ورسم مسارات محددة للسفن وفرض رسوم على المرور، لأن هذا المضيق ليس مجرد ممر مائي يُسمح لإيران بالتحكم فيه، بل هو ممر دولي حيوي للطاقة والتجارة العالمية، وأي توتر أمني فيه سينعكس سلبا على جميع دول العالم.

4. وفيما يتعلق بالشرط الإيراني الخاص بالوقف الفوري والكامل للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، فإن الموافقة علية ستؤدي الى حركة الولايات المتحدة وحركة حلفائها بالشرق الأوسط، دون الحصول على مقابل أمني يضمن عدم تجدد التهديدات التي تشكلها إيران وأذرعها في المنطقة.

5. فيما يتعلق بالعقوبات النفطية والأمنية المفروضة على إيران، فهي ورقة الضغط الأمريكية الأساسية التي توظفها واشنطن لإرغام إيران على تقديم تنازلات تمهيدا للتوصل الى اتفاق بشأن برنامجها النووي، وإذا وافقت على رفعها قبل التوصل الى تسوية لكافة الملفات الخلافية، فلن يكون بمقدورها ممارسة أي ضغط مستقبلي على طهران. لكن في حال نجحت الوساطات الإقليمية، فقد توافق إدارة ترامب على تقديم بعض التنازلات لإيران كالإفراج عن بعض الأموال المجمدة والسماح لها بتصدير كميات محدودة من النفط.

6. والأهم من كل هذه الأسباب، أن موافقة واشنطن على شروط إيران السبعة دون الحصول على تنازلات إيرانية كبيرة تلبي الأهداف الأمريكية من الحرب وما سبقها من حملات الضغوط القصوى، ستكون محصلتها النهائية للولايات المتحدة كأن إيران قد خرجت من الحرب وهي منتصرة رغم الخسائر الكبيرة في القيادات والبنيتين العسكرية والنووية، وتدرك واشنطن أن إيران تكرس كل جهودها للقول إنها لم تُرغم على التراجع تحت الضغط والتهديدات الأمريكية، بل هي التي حققت أهدافها وفرضت إرادتها على الولايات المتحدة.

الخلاصة:

في ظل تمسك الولايات المتحدة باستمرار العقوبات والحصار البحري، وإصرار إيران

(1) رويبو: لن ندفع تعويضات لإيران.. والضغط الاقتصادي عليها سيزداد، (10 نوفمبر 2026)، تاريخ الاطلاع: 6 نوفمبر 2026م.
https://2u.pw/s5ML3c

على التنفيذ الكامل لشروطها، يبدو أن توصل البلدين إلى اتفاق بشأن فتح مضيق هرمز والعودة إلى طاولة المفاوضات، أمرٌ بالغ الصعوبة إن لم يكن مستبعداً، ويبقى الرهان قائماً على نجاح الوساطات الإقليمية في صياغة «حل وسط» يقوم على تنازلات متبادلة وجزئية، مثل تخفيف الحظر البحري والإفراج عن بعض الأموال الإيرانية المجمدة والسماح بتصدير كميات من النفط مقابل ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، والدخول في مفاوضات جادة لإنهاء الأزمة.

انفتاح الولايات المتحدة على الخيار الدبلوماسي قد لا يكون ممكناً في فترة من الفترات، خاصةً إذا واصلت إيران رفع سقف مطالبها، وحينها سيكون خيار العودة إلى الحرب غير مستبعد.

تراجع الواردات الإيرانية بين تحديات التمويل والانعكاسات الاقتصادية

تأثَّرت التجارة الخارجية الإيرانية وتحديدًا الواردات كثيرًا بالحرب الدائرة منذ مارس 2026، ولا تزال تبعاتها جاريةً إلى الآن، بعدما استهدفت الهجمات الأمريكية- الإسرائيلية البنى التحتية التجارية للصادرات والواردات، وتحديدًا الموانئ الجنوبية التي تتم عبرها غالبية التجارة الخارجية للبلاد فيما يُقدَّر بنحو 90%. فمن خلال التجارة الخارجية يتم تصدير النفط والبتروكيماويات والصلب وصادراتٍ متنوعةٍ أخرى تمدُّ البلاد بالعملات الأجنبية والموارد الأساسية اللازمة للاستيراد من الخارج، والتي تزوِّد إيران بالسلع والاحتياجات الضرورية والإستراتيجية من الخارج كالقمح والأغذية والمواد الخام والسلع الأساسية والاستهلاكية التي تُعدُّ بمثابة عنصرٍ أساسي للتجارة الداخلية والإنتاج والاستهلاك المحلي على حدٍّ سواء.

يتناول الملف الاقتصادي لشهر أكتوبر هذه القضية من أربعة جوانب: يفكِّك الأول ماهية الواردات الإيرانية الأساسية من الخارج وتأثرها بعد الحرب. ويناقش الثاني مصادر تمويل الواردات وتحدياتها الحالية. ويستعرض الثالث أدوات الحكومة لاستمرار الاستيراد في ظل التحديات، ثم يحلِّل الرابع التداعيات المحتملة لصعوبات تمويل الإيرادات على الداخل الإيراني.

أولاً: ماهية الواردات الإيرانية الأساسية من الخارج وتأثرها بعد الحرب

تضمُّ قائمة الواردات الإيرانية من الخارج لائحةً طويلةً من المواد والسلع الأساسية، ويأتي على رأسها الغذاء والمواد الخام. ومن أبرزها: الذرة، والزيوت، والأرز، وفول الصويا، والشعير، والقمح، وأعلاف الماشية، والسكر، والفحم، وسبائك الذهب، ومكونات وقطع غيار السيارات، والهواتف النقالة، ومواد خام إنتاجية، وسلع استهلاكية ورأسمالية.

بلغت قيمة الواردات الإيرانية قرابة 59 مليار دولار خلال العام 1404 (هجري

شمسي حسب التقويم الفارسي يقابل ميلاديًا مارس 2025 / مارس 2026). وتُعدُّ الإمارات والصين وتركيا أبرز مصادر الاستيراد الإيراني من الخارج، وتلعب الإمارات دورًا هامًا كمركزٍ للاستيراد من الخارج والالتفاف على العقوبات عبر شركاتٍ ومصارف إيرانية تتواجد بها.

تراجعت قيمة الواردات كثيرًا بعد الحرب وتشديد العقوبات وفقدان حلفاء رئيسيين مثل الإمارات التي علَّقت تعاونها التجاري مع إيران. وتكشف إحصاءات الجمارك الإيرانية عن تراجع الواردات بنسبة 26,1% مسجلةً 17 مليار دولار فقط خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الإيرانية الحالية (21 مارس–21 أغسطس 2026) مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق[1]. ومثَّلت نسبة واردات السلع الأساسية خلال تلك الفترة ما نسبته 43,5% من إجمالي واردات البلاد خلال الخمسة أشهر وفق مدير عام الترانزيت بالجمارك[2]، أي أنَّ هذا التراجع له أثرٌ كبيرٌ على الاقتصاد الإيراني.

ثانيًا: مصادر تمويل الواردات وتحدياتها الحالية

تعتمد إيران في توفير العملة الأجنبية لتمويل الواردات من الخارج على: متحصلات الصادرات النفطية من النفط والغاز والتي تدخل خزينة الدولة، وكذلك عوائد الصادرات غير النفطية من البتروكيماويات والمنتجات الصناعية والزراعية المختلفة الناتجة عن التصدير، ويردها المصدرين للبنك المركزي والحصول على مقابلها بالعملة المحلية أو استخدامها في الاستيراد لصالحهم. وبعد ذلك يأتي دور مصادر إضافية إن لم تكفِ المصادر السابقة مثل الاحتياطيات والأرصدة الأجنبية، أو الموارد الخاصة للمستوردين من حساباته بالعملة الأجنبية أو عبر شرائه من السوق الموازية، أو التسهيلات الإئتمانية التي توفرها البنوك للمستوردين بالعملة الأجنبية. وهناك مصادر إضافية تتمثَّل في المقايضة بين النفط والغذاء وغيره من الواردات الخارجية مع الدول المستوردة للنفط الإيراني وعلى رأسها الصين، وكذلك التسوية بالعملات المحلية مع بعض الدول وبشكلٍ محدودٍ مثل روسيا.

وعلى الرغم من تعدُّد مصادر تمويل الواردات الإيرانية، إلَّا أنها تواجه تحدياتٍ عدة، على رأسها الحصار البحري الأمريكي أمام السواحل الإيرانية، والعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على الصادرات النفطية الإيرانية تحديدًا، مما يجفِّف مصادر العملة الأجنبية، علاوةً

(1) احسان طاهری، افت تولید با عقبگرد تجارت، دنیای اقتصاد، (26 شهریار 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 8 أكتوبر 2026م، https://bit.ly/4yeN4tc

(2) خبرگزاری تسنیم، «ورود 9.8 میلیون تن کالای اساسی به کشور/رشد 72درصدی صادرات از بنادرشمالی»، 9 مهر 1405 هـ.ش. تاریخ الاطلاع: 8 أكتوبر 2026م. https://bit.ly/4iy5xML

على العقوبات المفروضة على التجارة الإيرانية عامةً والتحويلات المالية بين إيران والخارج. وقد أدت تلك العوامل إلى تراجعٍ حادٍّ في الصادرات النفطية الإيرانية خلال الأشهر الماضية حتى كادت تقترب من الصفر حاليًا. وتُعدُّ الصادرات النفطية وحدها مسؤولةً عن أكثر من 60% من توفير العملة الأجنبية للاقتصاد، علاوةً على صعوبة تحصيل عوائد الصادرات السابقة على الحصار البحري. ومن ناحيةٍ أخرى يتهرَّب مصدري السلع الإيرانية غير النفطية، من توريد عملاتهم الأجنبية للبنك المركزي الإيراني ويفضلون الاحتفاظ بها في ظل التراجع المستمر في قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يعمِّق من أزمة تمويل الواردات الإيرانية، والتي كان من مظاهرها تراجع الواردات بنسبة 26% خلال الفترة من مارس إلى أغسطس الماضيين، علاوةً على تأخر الحكومة في تسديد مدفوعات مستوردي السلع الأساسية لقرابة 20 شهرًا بقيم تجاوزت 4 مليار يورو وفق وكالة «تسنيم» الإيرانية[1].

ثالثًا: أدوات الحكومة لاستمرار الاستيراد في ظل التحديات

في ظل شحِّ الموارد الدولارية الراهن، تقوم إيران بترتيب أولويات الاستيراد وفق الأشد احتياجًا، وتوجِّه السلطات الإيرانية الموارد المتاحة نحو استيراد السلع الأساسية من الغذاء كالقمح والذرة والشعير والزيوت والأدوية ومدخلات المصانع الأشد احتياجًا، مع إدارة أولويات الاستيراد بالتنسيق بين البنك المركزي والوزارات المختصة بهدف حماية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في ضوء محدودية العملة الأجنبية.

علاوةً على ترتيب الأولويات، حاولت الحكومة الإيرانية تفعيل مجموعة من الإجراءات والتسهيلات المالية والمصرفية للمستوردين لتمكينهم من الاستيراد، مثل الربط بينهم وبين المصدِّرين المحليين لمبادلة العملات واستخدام حصيلة التصدير، لكن تنظيم القنوات لا يقود وحده لزيادة حجم العملات المعروضة أو سرعة تحويلها للموردين مع رغبة المصدرين في الاحتفاظ بالعملات الأجنبية. كما أجازت الحكومة مبادلة السلع الإيرانية بسلعٍ أساسيةٍ مستوردة، واحتساب الواردات الناتجة عن المقايضة ضمن الوفاء بالتزامات إعادة حصيلة الصادرات. وتشمل الآلية سلعًا مثل الأرز والزيوت والبقول واللحوم والذرة والشعير، لكنها تتطلب توافق الطرفين على السلع والأسعار. وكذلك فعَّلت السلطات مساراتٍ بديلةٍ عن الموانئ الجنوبية عبر موانئ بحر قزوين والحدود الشرقية والغربية، لتخفيف أثر تعطل الطرق الجنوبية.

(1) خبرگزاری تسنیم، « 100 روز گذشت / دستور پزشکیان برای پرداخت ارز کالای اساسی اجرا نشد»، 1 أبان 1405 هـ.ش. تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2026م. https://bit.ly/4AlklnU

وأصدر محافظ البنك المركزي الإيراني عبدالناصر همتي تصريحًا[1] بنهاية أكتوبر حاول فيه طمأنة الداخل بشأن توافر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد احتياجات إيران حتى نهاية عام 2028 بنهاية ولاية ترامب. ومع ذلك لم يكشف عن حجم احتياطي النقد الأجنبي لبلاده، مكتفيًا بالتأكيد على أنَّ احتياطيات النقد الأجنبي تتيح تمويل واردات الأدوية والسلع الأساسية والمواد الأولية اللازمة للقطاع الصناعي، بجانب كشفه عن ضخ البنك المركزي لمليارات دولار بهدف الحد من تقلبات سعر الصرف، وهو التصريح الذي قد يشير إلى عدم كفاية العملات الأجنبية المتحصلة للبلاد خلال الفترة الماضية من أحداث واضطرار الحكومة لضخ مزيدٍ من العملة، لكن رغم ذلك لا تزال قيمة العملة المحلية في تراجعٍ أمام استمرار ارتفاع أسعار العملاتٍ الأجنبية.

رابعًا: التداعيات المحتملة لصعوبات تمويل الإيرادات على الداخل الإيراني

لا يمكن اعتبار التراجع الكبير في نمو الواردات بنسبة 26% مؤشرًا على نجاح تقليل الاعتماد عليها في الوقت الراهن، بل يُعدُّ مؤشرًا على نقصٍ في التمويل والعملات الأجنبية وفاعلية الحصار، ما قد يُترجم إلى شحٍ في توافر السلع الاستهلاكية والرأسمالية والمواد الخام في الأسواق المحلية، وانخفاض واردات هذه المجموعة من السلع قد يُسبِّب مشاكل في دورة الإنتاج المحلي. وهي مشكلة قد تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الصناعي والحيواني في الأشهر المقبلة.

تنتقل صعوبات تمويل الواردات الإيرانية أو تراجع قيمها إلى الداخل الإيراني مباشرةً في شكل تناقصٍ في المعروض من السلع وارتفاع الأسعار، وتأخر وصول مدخلات الإنتاج والتأثير على الإنتاج في المجالات المختلفة، والتأثير على مستويات التشغيل والأرباح والنمو الاقتصادي، وتنامي نشاط أسواق الصرف الموازية، والضغط على مالية الدولة لتوفير التمويل الضروري للاستيراد، وانتقال الضغوط إلى أسواق أسعار الصرف ومن ثَمَّ تغذية التضخم مجددًا. وهكذا، يستمر دوران الأزمة في دوائر مغلقة، ويدفع ثمنها المستهلك الإيراني في نهاية الأمر.

الخلاصة

إذا ما حلَّلنا واقع الاقتصاد الإيراني الراهن في ظل العقوبات والحصار واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب، نلاحظ بسهولةٍ انعكاساتٍ واضحةٍ مرتبطة بدرجةٍ ما بنقص الواردات على الداخل بجانب عوامل أخرى، فهناك مستوياتٌ غير مسبوقةٍ للتضخم السنوي قاربت 80% في أكتوبر 2026، وفاقت 200% لكثيرٍ من أصناف الغذاء. مع انكماشٍ اقتصادي

(1) اذاعة طهران، «"همتي: إيران قادرة على تأمين وارداتها حتى 2028»، 24 اكتوبر 2026. تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2026م، https://arabicradio.net/news/219105

حاد بنسبة 10% خلال الربع الأول من العام الشمسي 1405 هـ.ش (مارس- يونيو 2026)[1]. وارتفاع معدلات البطالة إلى9,1% خلال نفس الربع. وبناءًا على ما سبق يتضح عمليًا أنَّ الأثر السلبي لنقص الواردات قد انتقل بالفعل إلى الاقتصاد المحلي وسوف يظل مستمرًا طالما استمرت التوترات الحالية الراهنة دون تغيير.

ذروة هجمات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني باستخدام المسيرات

في أكتوبر 2026، زادت الهجمات على الملاحة في مضيق هرمز بشكل لم يحدث من قبل، رغم أن الضربات الأمريكية خلال الحرب قد فكَّكت جزءاً كبيراً من البنية التحتية للقوات البحرية الإيرانية. وبعد أن قلت فاعلية الزوارق والصواريخ والمركبات البحرية غير المأهولة، ركز الحرس الثوري في هجماته على المسيرات الانتحارية، التي أصبحت مسؤولةً عن أغلب الهجمات. استمرار استهداف السفن في أكتوبر يوضح أن تحييد القدرات البحرية التقليدية لا يكفي لحماية الممرات المهمة، طالما أن إيران ما زالت تملك أسلحةً رخيصة يمكنها تعطيل الملاحة من دون قواعد أو بنية تحتية معقدة؛ وقد مرت الفترة التي سبقت أكتوبر بثلاث مراحل رئيسة، سنرصدها بالترتيب في هذا التقرير.

أولاً: الهجمات تبلغ ذروتها في أكتوبر 2026

يلخص شهر أكتوبر مسار الحرب بأكمله في صورة مصغرة. فقد سجّل عدد الهجمات الأعلى شهريا في المضيق منذ اندلاع الحرب أواخر فبراير، ليبلغ التصعيد ذروته بعد ثمانية أشهر من المواجهات المتواصلة.

واتسمت الهجمات البحرية بوتيرة متلاحقة. ففي 11 أكتوبر تعرضت ناقلة النفط «بترو دولفين» التي ترفع علم نيكاراغوا لهجوم بمسيرة يُشتبه في أنها إيرانية. وفي 13 أكتوبر أُبلغ عن استهداف سفينتين أخريين بمقذوفات، مما ألحق بهما أضرارا طفيفة. وفي 14 أكتوبر غرقت سفينة الحاويات «جي إف إس برايد» بالقرب من المضيق، وكانت تحمل -بحسب التقارير- أكثر من 2500 حاوية. وأعلن الحرس الثوري أن السفينة اصطدمت بلغم بحري، بينما أشارت مصادر معنية بالأمن البحري إلى أسباب أخرى. وبالتالي لم يُحسم الجدل حول سبب غرق السفينة، وهو تحديدا نوع الغموض الذي تقوم عليه حملة الطائرات المسيرة الهجومية الانتحارية وتستغله .

وفي أواخر الشهر أعلن الحرس الثوري

(1) خبر كزارى تسنيم، «رشد اقتصادى كشور در بهار 1405 منفى 4 درصد شد»، 29 شهريور 1405 هـ.ش. تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2026م، https://bit.ly/4jb50R2

استهداف سبع سفن في ليلة واحدة[1]، ووصفه بأكبر عدد من السفن التي استُهدفت خلال يوم واحد منذ اندلاع الحرب. وأفادت التقارير بأن أربع سفن منها اشتعلت فيها النيران بعد استهدافها بهجمات متزامنة في شمال الخليج، فيما اصطدمت ثلاث سفن أخرى بألغام بحرية غرب المضيق. ووصفت وسائل الإعلام الرسمية السفن السبع جميعها بأنها ناقلات نفط، لكنها لم تقدم تفاصيل عن الخسائر البشرية أو الأعلام التي كانت ترفعها، كما تعذر التحقق من هذه الادعاءات بصورة مستقلة. وقرن الحرس الثوري هذه الاستهدافات بتحذيرات مفادها أن استمرار الجهود الأمريكية لمرافقة ناقلات النفط وتأمين عبورها سيقابل بردود أوسع تستهدف القواعد الأمريكية في المنطقة.

كل 1: أكتوبر 2026.. ذروة الهجمات

التاريخ	الهجوم المبلغ عنه	الأثر
11 أكتوبر	هجوم بمسيرة يُشتبه في أنها إيرانية على ناقلة النفط بترو دولفين التي ترفع علم نيكاراغوا	تضرر السفينة ولم ترد تقارير عن خسائر بشرية
13 أكتوبر	استهداف سفينتين أخريين بمقذوفات	أضرار طفيفة
14 أكتوبر	غرق سفينة الحاويات جي إف إس برايد التي كانت تحمل أكثر من 2500 حاوية، بالقرب من المضيق	خسارة كلية للسفينة والسبب محل خلاف، إذ أعلن الحرس الثوري أنها اصطدمت بلغم، بينما يُشتبه في تعرضها لهجوم بطائرة مسيرة
أواخر أكتوبر	إعلان الحرس الثوري استهداف سبع سفن في ليلة واحدة، بينها أربع ناقلات نفط اشتعلت، وثلاث سفن اصطدمت بألغام بحرية	أكبر حصيلة يومية مُعلنة منذ فبراير ولم يتسن التحقق منها
حتى نهاية أكتوبر	استمرار إغلاق المضيق وقدّرت الأسواق احتمال إعادة فتحه بحلول 31 أكتوبر بأقل من 1%، فيما بلغ سعر خام برنت نحو 105 دولارات للبرميل	تسجيل أعلى عدد شهري من الهجمات، وخفض توقعات النمو في اقتصادات الخليج

المصدر: تجميع مركز الدراسات والأبحاث «رصانة»

(1) 'Iran Says 7 Ships Have Been Struck in Strait of Hormuz, Saudis Intercept Drones in Airspace,' AP via CBC News, Oct 22, 2026, https://2u.pw/nkfOR7 [Last viewed on Nov 09, 2026]

ثانياً: نظرة إلى مسار الحملات منذ مارس 2026

أعلنت إيران إغلاق مضيق هرمز في الثاني من مارس 2026 أي بعد نحو 5 أيام من بدء الحرب مع الولايات المتحدة، اذ أكد مسؤول رفيع في الحرس الثوري إغلاقه، مهددا باستهداف أي سفينة تحاول العبور. وبعد يومين فقط، أعلن الحرس الثوري فرض سيطرته الكاملة على المضيق، وبحلول 4 مارس كانت ثماني سفن على الأقل قد تعرضت لأضرار.[1] ومنذ بدايتها لم تتخذ هذه الحرب شكل المواجهات العسكرية المباشرة بقدر ما اعتمدت على خنق شريان النفط الأهم في العالم تدريجياً.

وخلال الفترة الممتدة من 1 مارس إلى 4 أكتوبر، رصدت المنظمة البحرية الدولية 96 حادثة في مضيق هرمز والمياه المحيطة به. وتأكد أن 18 هجوما منها نُفذ باستخدام طائرات مسيرة، فيما رجّحت التقديرات بدرجة كبيرة أن 17 هجوماً إضافياً نُفذ بالطريقة نفسها، وذلك استنادا إلى أوصاف الهجمات وأنماط الأضرار وتحليل الصور. ورغم ندرة الأدلة المصورة، إلا أن مقاطع الفيديو المتاحة أظهرت أضرارا تتفق مع سرعة الطائرات المسيرة وطبيعة رؤوسها الحربية، وليس مع الهجمات بالصواريخ المضادة للسفن أو الألغام البحرية أو المركبات البحرية غير المأهولة. وبحلول سبتمبر أمكن التحقق من نحو 80 هجوماً استهدف الملاحة الدولية، فيما احتُجزت أعداد كبيرة من السفن داخل الخليج أو بالقرب منه. وأشارت التقارير إلى انتظار ما يصل إلى 400 سفينة – تقل نحو 6000 بحار – إجلاءها. واضطرت المنظمة البحرية الدولية إلى تعليق خطتها لإجلاء نحو 11000 بحار، بعد تعرض سفينة ترفع علم سنغافورة لهجوم قبالة سواحل عُمان في 25 يونيو، رغم أن تلك السفينة لم تكن مشمولة بخطة الإجلاء.

وتراكمت التداعيات الاقتصادية لهذه الهجمات تدريجياً. فقد شدَّدت شركات التأمين شروط التأمين ضد مخاطر الحرب، بعدما اتضح أن وثائق التأمين المعتادة على الشحنات لا تغطي هذه المخاطر، مما جعل المصدرين عرضة لخسائر محتملة. أما ناقلات النفط التي غامرت بالعبور، ففعلت ذلك تحت حماية مدمرات بحرية. وأطفأت بعض السفن أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بها أثناء العبور، مما دفع الحرس الثوري إلى التحذير من إمكانية ملاحقة السفن التي تخفي مواقعها واستهدافها في أي مكان، وليس بالقرب من المضيق فحسب.

(1) Sam Meredith, 'Three Cargo Ships Struck off Iran's Coast, UK Says, Including One in Strait of Hormuz,' CNBC, March 11, 2026, https://2u.pw/k3Q35y [Last viewed on Nov 09, 2026]

ثالثاً: التحول في مسار الهجمات منذ 15 يوليو بالاعتماد على المسيرات

يتضح وجود تحول في أساليب الحملة العسكرية في 15 يوليو، وهو تحول يفسر طبيعة الهجمات في أكتوبر. فقبل هذا التاريخ، جمعت إيران في هجماتها بين مختلف الوسائل، من الزوارق الدورية المزودة بقذائف صاروخية والاستيلاء على السفن، الى هجمات المركبات البحرية غير المأهولة والصواريخ المضادة للسفن والمسيرات. بل إن بعض الطائرات المسيرة وصلت إلى سفن راسية بالقرب من موانئ دول مجلس التعاون الخليجي. ولم تُسجّل في هذه المرحلة سوى سبع هجمات بالطائرات المسيرة من أصل 47 حادثة، أي ما يعادل 15%.

ومع بلوغ الضربات الأمريكية على البنية التحتية الإيرانية ذروتها في يوليو، اختفت عمليات الاستيلاء على السفن وهجمات المركبات البحرية غير المأهولة تماماً، وتراجعت ضربات الصواريخ المضادة للسفن بشدة. وأعادت إيران تنظيم حملتها حول أضيق نقطة في المضيق، حيث ركزت هجماتها على السفن المغادرة.[1] وفي هذه المرحلة، نُفذ 29 هجوما من أصل 47 باستخدام الطائرات المسيرة أو رُجّح ذلك بدرجة كبيرة، أي ما يعادل 62% من إجمالي الحوادث. أما معظم الحوادث المتبقية، فلم تتوافر معلومات كافية لتحديد نوع السلاح المستخدم فيها.

ويطرح هذا التحول تساؤلات مهمة بشأن قدرة القوة الجوية على حسم مثل هذه المواجهات. فعمليات الاستيلاء على السفن تحتاج إلى زوارق قادرة على الاقتراب منها وموازاتها، والمركبات البحرية غير المأهولة تحتاج إلى بنية تحتية لإطلاقها، فيما تعتمد الصواريخ على رادارات لتحديد الأهداف. ومن المرجح أن القصف الأمريكي جعل استخدام كل هذه الوسائل أكثر صعوبة، وربما مستحيلا تدريجيا. أما الطائرات المسيرة الهجومية الانتحارية، فلا تحتاج إلى أي من هذه المتطلبات، إذ يمكن إطلاقها من مواقع متفرقة باتجاه ممر ملاحي ضيق تتجمع فيه السفن المغادرة بصورة متوقعة. وهذا أسلوب يناسب قوة لم تعد قادرة على مراقبة المضيق بأكمله، لكنها تعرف تماما النقاط التي تضطر السفن إلى المرور عبرها. وبالتالي لم يؤد تراجع قدرات الرصد عند إيران إلى حرمانها من خياراتها، بل دفعها إلى الاعتماد على السلاح الأقل ارتباطا بهذه القدرات.

(1) Weilun Soon, 'Tankers Are Going Dark for Longer to Get Oil Out of Middle East,' Bloomberg, Aug 14, 2026, https://2u.pw/JpLo8P [Last viewed on Nov 09, 2026]

شكل 2: الهجمات من مارس إلى أكتوبر 2026

التصنيف	الإحصاءات
إجمالي الحوادث التي رصدتها المنظمة البحرية الدولية (1 مارس – 4 أكتوبر)	96
الهجمات التي تأكد تنفيذها باستخدام طائرات مسيرة	18
الهجمات التي رجحت التقديرات بدرجة كبيرة تنفيذها باستخدام طائرات مسيرة	17
الهجمات التي أمكن التحقق منها واستهدفت الملاحة البحرية (بحلول سبتمبر)	حوالي 80
هجمات الطائرات المسيرة قبل 15 يوليو	7 من أصل 47 (15%)
هجمات الطائرات المسيرة بعد 15 يوليو	29 من أصل 47 (62%)
أسلحة ووسائل الهجوم في المرحلة الأولى	زوارق دورية مزودة بقذائف صاروخية والاستيلاء على السفن والمركبات البحرية غير المأهولة والصواريخ المضادة للسفن والطائرات المسيرة
أسلحة ووسائل الهجوم في المرحلة الثانية	الاعتماد شبه الكامل على الطائرات المسيّرة، مع توقف هجمات المركبات البحرية غير المأهولة وعمليات الاستيلاء على السفن، والتراجع الحاد في استخدام الصواريخ

المصدر: تجميع مركز الدراسات والأبحاث «رصانة»

الخلاصة:

إن ما شهده شهر أكتوبر 2026 من تكثيف للهجمات على الملاحة في مضيق هرمز، لم يكن تطوراً استثنائياً أو خروجا عن مسار الهجمات، بل كان النتيجة المنطقية لتطورها. فبعد تجريد الدولة الايرانية من بنيتها التحتية البحرية، اتجهت إلى استخدام وسائل أقل تطورا، وصولاً إلى أرخص أنواع الذخائر القادرة على استهداف السفن بصورة موثوقة. ويكشف هذا التطور درسا بالغ الأهمية في الدفاع عن الممرات البحرية الحيوية، وهو أن تقويض بحرية العدو لا ينهي قدرته على تعطيل الملاحة إذا امتلك سلاحاً زهيد التكلفة لا يحتاج إلى ميناء أو رادار أو طاقم لتشغيله. فصحيح ان البحرية الإيرانية خسرت الحرب في المضيق، لكن المسيرات الإيرانية لا تزال تُبقيه ساحة مواجهة مفتوحة.

تأثير الحرب في النظام الصحي بإيران

حذَّر مسؤولون وأطباء إيرانيون من تفاقم الأزمات الهيكلية في النظام الصحي، وتحولها إلى تهديدٍ مباشرٍ يمسُّ حق المواطنين في البقاء على قيد الحياة، ويجذِّر اليأس في نفوسهم، نتيجةً لتداخل العديد من العوامل الخارجية والداخلية المعقدة. فالحرب وما خلَّفته من تداعياتٍ وتزامنها مع العقوبات المُشدَّدة والحصار البحري والتضخم المتصاعد وانهيار العملة، شكلت ضغوطًا نفسيةً واجتماعية متزايدة على المجتمع الإيراني، وحولت حقهم في الرعاية الصحية من حقٍّ أساسي إلى عبءٍ اقتصادي يثقل كاهل الأسرة، لا سيما المصابين بأمراضٍ مزمنةٍ وحرجة. وللخروج من هذه الأزمة، وضع النظام الإيراني بعض الإستراتيجيات والحلول في محاولةٍ للسيطرة على الموقف والحدِّ من انهيار النظام الصحي في البلاد. يناقش التقرير هذه الأزمة في ثلاثة محاور رئيسية: أولًا، واقع أزمة القطاع الصحي في إيران، وثانيًا: أثر الأوضاع الصحية على المجتمع الإيراني، وثالثاً: دور الحكومة الإيرانية في احتواء أزمة النظام الصحي.

أولاً: واقع أزمة القطاع الصحي في إيران

دفعت الأزمة الاقتصادية وتصاعد موجة البطالة، الكادر الطبي في إيران، إلى الهجرة أو الخروج من دائرة مهنة الطب، وتحول أعدادٍ كبيرةٍ منهم إلى رعاية كبار السن والتجميل لما تحققه من أرباح كبيرة. كما انتقل آخرون إلى ممارسة مهن أو وظائف أخرى لا علاقة لها بتخصصاتهم مثل مهنة سائق أجرة، والبناء والعقارات والتجارة، لكسب لقمة العيش. وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية، الى اتساع الفجوة بين تكاليف الخدمات الطبية والعائد من ممارسة الطب التي جعلتهم يغلقون عياداتهم، مما يترتَّب على هذا الوضع صعوبة وصول المواطنين إلى الخدمات الطبية لا سيما في المدن الكبرى[1]. ووفقًا للمتحدث باسم منظمة النظام الطبي الإيراني، رضا لاري بور، أنَّ أكثر من 50 ألف طبيب عام أصبحوا خارج دائرة المهنة، وخروج نحو35% من الأطباء المختصين، ونقص ما يقارب 100,000 من طاقم التمريض، وهجرة أكثر من 10,000خريج من العلوم الطبية إلى الإمارات وتركيا، على الرغم من تباطؤ عملية الهجرة إلى حدٍّ ما، بعد حرب الاثني عشر يومًا، إذ أصبح قبول الإيرانيين أمرًا صعبًا في بعض الدول بسبب إغلاق السفارات وصعوبة إصدار التأشيرات والعقوبات وما فرضته من قيود، إضافةً إلى أنَّ الحكومة ممثلة بإدارة الهجرة زادت من تكاليف الهجرة وصعبت من إجراءاتها[2].

---

(1) موقع اقتصاد نیوز، کوچ پزشکان عمومی از طبابت به مسافرکشی و پرستاری از سالمندان | شیب افزایشی نرخ بیکاری در جامعه پزشکی | روی‌آوردن به انجام اقدامات زیبایی بیشتر شد (11أكتوبر2026م)، تاريخ الاطلاع 20أكتوبر2026م، https://bit.ly/3W5Wx93

(2) موقع خبرفوری، بیش از 10 هزار فارغ‌التحصیل دانشگاه علوم پزشکی تهران مهاجرت کرده‌اند / عطش مهاجرت با مانع‌تراشی کم نمی‌شود / ما نتوانستیم حداقل‌ها را برای نخبگان فراهم کنیم / سرکوب دستمزدها، نخبگان را فراری می‌دهد / پزشکان ایرانی در دبی و استانبول درمان می‌کنند (22أكتوبر2026م)، تاريخ الاطلاع 26أكتوبر2026م، https://bit.ly/4iwNs0w

ولـم يقـف تدهـور القطـاع الـصحي عنـد الكادر الـطبي فقـط، بـل وصـل إلى الأدويـة، حيـث يواجـه هـذا القطـاع نقصًـا حـادًا في الأدويـة لا سـيما الأدويـة الخاصـة بالأمـراض المزمنـة. وفي هـذا الصـدد، أفـاد المتحـدث باسـم لجنـة الصحـة في البرلمـان سـلمان إسـحاقي، بوجـود تناقضـاتٍ في تقديـرات نقـص الأدويـة، وبحسـب قولـه، فـإنَّ وزارة الصحـة وإدارة الغـذاء والـدواء، تتحـدث عـن نقـصٍ يتراوح بين 70 إلى 130 عنصـرًا، بينمـا تتجـاوز أرقـام الهيئـات التنظيميـة والأمنيـة 500 عنصـرًا، أمـا تقديـرات البرلمـان تـقترب مـن 800 عنصـر. إضافـة إلى ذلـك، يواجـه قطـاع الصيدليـات ضغوطًـا ماليـةً حـادة، حيـث يعـاني مـن تأخـر المدفوعـات المسـتحقة لبعـض شـركات التـأمين للصيدليـات بمعـدل 8 إلى 12 شـهرًا، كمـا تـم تقليـل حصـص بعـض الأدويـة النفسـية وغيـاب بعـض المنتجـات مـن شـبكة التوزيـع، ولا يتوقـف ارتفـاع أسـعار الأدويـة وندرتهـا علـى الأدويـة المسـتوردة فقـط بـل حتى الأدويـة المحليـة، وذلـك بسـبب صعوبـة الحصـول علـى المواد الخام الأساسـية الداخلـة في تصنيعهـا نتيجـة الحصـار والعقوبـات، إضافـةً إلى تأثـر أكثر من 55,000 جهازٍ طبي بالعـملات وأسـعار النقـل[1].

سـلَّطت هـذه التطـورات الضـوء علـى أنَّ العديـد مـن المهـن ذات المكانـة الاجتماعيـة المرتفعـة كالطـب، في ظـل ظـروف الحـرب التي تمـرُّ بهـا الـبلاد، أصبحـت بيئـةً غير محفـزةٍ ولا تكفـل لممارسـيها دخلًا كافيًـا يتناسـب مـع حجـم النفقـات، ممـا ينعكـس بـشكلٍ جلـي علـى جـودة الرعايـة الصحيـة.

ثانيًا: أثر الأوضاع الصحية على المجتمع الإيراني

كشـفت تداعيـات الصـراع في المنطقـة علـى القطـاع الـصحي الإيـراني حجـم الإخفاقـات الهيكليـة التي عـاني منهـا النظـام الـصحي في إيـران ومـدى هشاشـته، لا سـيما مـع وصـول معـدل التضخـم في قطـاع الصحـة إلى نحـو 94% في سـبتمبر2026، متجـاوزًا معـدل التضخـم العـام[2]، ونظـرًا لارتبـاط الرعايـة الصحيـة الوثيـق بحيـاة النـاس اليوميـة وكرامتهـم، تتجـاوز الأزمـة حـدود نقـص الأدويـة وارتفـاع أسـعارها لتصبـح أزمـةً اجتماعيـةً عميقـةً تعجـز الأسـر عـن تحملهـا، وتعيـد تشـكيل العلاقـات داخـل الأسـرة، وتبرز التفـاوت بين شـرائح المجتمـع وتضعـف الثقـة في المؤسسـات وقـدرة النظـام علـى إدارة الأزمـات. ففـي ظـل هـذه الظـروف، يتحـول المـرض مـن محنـةٍ فرديـةٍ إلى عـبءٍ جماعـي يهـدِّد التماسـك الاجتماعـي والاسـتقرار النـفسي للأسـر، خاصـةً بالنسـبة للطبقـات الضعيفـة في المجتمـع، وعليـه، حـذَّر نـواب بالبرلمـان مـن خطـورة

(1) موقـع اقتصـاد آنلايـن، وضعيـت فوقالعـاده در حـوزه سلامـت و درمـان / دسـتور ويـژه قاليبـاف بـراى پيگيـرى مشـكلات كادر پزشـكى(19أكتوبر2026م)، تاريـخ الاطلاع 28أكتوبـر2026م، https://bit.ly/4yUSD0a

(2) IRANWIRE. Iran's Healthcare Inflation Hits 94% As Country Battles Severe Medicine Shortages. October 23.2026 (accessed on 26 october 2026) , https://bit.ly/4ksUPbC

هذه الأزمة [1]، لما تلحقه من اختلالاتٍ في ميزانية الأسر، فبحسب تقرير حول دخل ونفقات الأسر لعام 2025، تستحوذ الصحة على نحو 8% من إنفاق الأسر الحضرية و10% من إنفاق الأسر الريفية [2]، بينما يتحمل المواطنون غالبية نفقات الصحة من جيوبهم بنسبة بلغت حوالي 55%، نتيجةً لارتفاع أسعار الأدوية الحاد من مليون تومان إلى ما يقارب 50 مليون تومان [3]. كما زادت أنظمة التأمين الصحي من حدة الموقف بما أظهرته من تمييزٍ وعدم مساواة في التغطية، إذ أشارت صحيفة «جهان صنعت» إلى التفاوت في الوصول إلى الرعاية الصحية، فالمريض تحت غطاء تأمين الضمان الاجتماعي يدفع ما يقارب 95% من تكلفة الأدوية في الوصفة (حوالي 1,295 مليون تومان من أصل 1,361 مليون)، بينما يتمتع من هم تحت غطاء تأمين القوات المسلحة بتغطيةٍ أفضل ويدفعون حوالي (597 ألف تومان) لنفس الوصفة [4]. هذا التفاوت لا يعكس مجرد اختلافٍ إداري فحسب، بل يعيد إنتاج الطبقية الاجتماعية، حيث يرتبط الوصول للعلاج بالمكانة الاجتماعية والانتماء المؤسسي، مما يثير الشعور بالظلم لدى المواطنين ويؤثر على التماسك الاجتماعي. فالأسرة التي تعجز عن دفع تكاليف العلاج تجد نفسها أمام خياراتٍ مصيريةٍ قاسيةٍ، تضطرها للتضحية بالسكن أو التعليم أو التغذية لتوفير علاج مريضها، مما يولد توترًا قد يدفع المرضى لتقليل الجرعات أو اللجوء إلى السوق السوداء لشراء أدويةٍ مغشوشةٍ أو منتهية الصلاحية.

وقد تفاقمت الضغوط النفسية مع بلوغ معدل انتشار الاضطرابات النفسية حوالي 25,1%[5]، حيث تتداخل الآلام الجسدية مع الشعور باليأس والقلق والاكتئاب نتيجة حالة «اللا حرب واللا سلم» التي تمرُّ بها إيران منذ منتصف 2025، مما يدفع البعض للعزلة أو الانتحار، وهي سلوكياتٌ تظهر بوضوحٍ لدى الفئات الأكثر هشاشةً كمرضى السرطان، والثلاسيميا والسكري، والتصلُّب المتعدد، كونهم فئات بحاجةٍ لعلاجٍ مدى الحياة، إضافةً إلى الفقراء والمهمشين.

ثالثًا: دور الحكومة الإيرانية في احتواء أزمة النظام الصحي

يسعى النظام الإيراني للتخفيف من حدة الأزمة والحد من وقعها على المجتمع، ووضع بعض الإجراءات في إطار احتوائها، منها ما صرَّحت به منظمات التأمين الصحي بتوسيع التغطية لتشمل ما يصل إلى 90% من تكلفة 77 دواءً، وتسجيل

(1) Iran News Update، Iran's Medicine Crisis: Soaring Prices and Shortages Put Patients' Lives at Risk،1Nov 2026 https://bit.ly/48s3FPF تاريخ الاطلاع 1نوفمبر2026م

(2) IRANWIRE, ibid.

(3) Iran News Wire ،Iran reports medicine shortages and rising prices as patients shoulder 55% of healthcare costs ،ibid.

(4) حساب independentpersian، على منصة X)3نوفمبر2026م)، تاريخ الاطلاع3نوفمبر2026م، https://bit.ly/48vFPTe

(5) موقع روزنامة آذربيجان، كمبود تخت هاي روان پزشكي در ايران(21أكتوبر2026م)، تاريخ الاطلاع 28أكتوبر2026م، https://bit.ly/4zonFPl

حوالي 165,000 شخص في أنظمتها لتلقي خدمات العلاج، وتسجيل أكثر من ثلاثة ملايين شخص في صندوق المرضى الذين يعانون من أمراضٍ خاصةٍ وصعبة العلاج، وهي الفئة المصابة بأنواع مختلفة من الأمراض تبلغ 133 فئةً مرضية، وإقرار تغطية كاملة لتكاليف زراعة القلب، وستكون خدمات المرضى الداخليين والطوارئ لأدنى ثلاث فئات دخلٍ في المرافق الحكومية مجانية بدءًا من العام المقبل.

وفي مجال الرعاية الوقائية، أعلنت وزارة الصحة أنَّ الإمدادات لبرنامج تطعيم الأطفال قد تم تأمينها حتى بداية عام 2028، كما أعلنت إدارة الغذاء والدواء عن وصول حوالي 1,9 مليون جرعةٍ من لقاح الإنفلونزا من الخارج، بما في ذلك شحنة جديدة تقارب 400,000 جرعة[1]، إضافةً إلى ما صرَّح به نائب رئيس «منظمة التخطيط والميزانية» في البلاد بأنَّ من أولويات صياغة ميزانية قطاع الصحة في خطة التنمية السابعة هو تطوير برنامج أطباء الأسرة ونظام الإحالة، إذ غطى نحو64 مدينة، مع الاستمرار في تنفيذه ليشمل جميع أنحاء البلاد، مع تخصيص اعتماداتٍ خاصةٍ لهذا القطاع مثل الرواتب والمزايا بنسبة 100%، كما صرَّح فيما يتعلق بسعر صرف الأدوية وقطاع الصحة التفضيلي بأنَّه سيتم الحفاظ على العملة التفضيلية عند سعر 28,500 تومان ضمن خطط عام 2027، مع إعطاء أولوية للوقاية واستدامة الإمدادات وتطوير السياحة الصحية، إضافةً إلى ضم خدمات التمريض والرعاية المنزلية تحت مظلة التأمين مستقبلًا، وتشمل الخطط دعم أوضاع الكوادر الطبية، وتوسيع الرعاية المنزلية والتوعية وتشكيل فريق استجابة تمريضية سريع للمساندة في أوقات الحرب، وتشجيع التطوع في التمريض حيث تطوع نحو 3600 شخص خلال الحرب. كما أكَّد المجلس الأعلى للتأمين على تنفيذ قانونٍ يلزم شركات التأمين بدفع 40% من المطالبات في الوقت المحدد، ودفع الغرامات في حال حدوث تأخير، إضافةً إلى تطوير الخدمات الوقائية، وتخصيص 5% من اعتمادات منظمات التأمين للتعليم والوقاية وتعزيز الثقافة الصحية للمواطنين[2]

الخلاصة

في ظل استمرار حالة «اللاحرب واللا سلم»، وتوتر العلاقات الدبلوماسية واستمرار العقوبات الاقتصادية، فمن المرجح أن يعمِّق هذا الوضع أزمة النظام الصحي ويزيد من هشاشته. وعلى الرغم مما يبذله النظام الإيراني من جهودٍ لاحتواء الأزمة، إلَّا أنَّها تظل محدودةً ولا ترقى إلى كونها حلولًا جذريةً للأزمة. وعليه، قد تكون هذه المسألة أحد العوامل المؤجِّجة لمعدلات الغضب والاستياء الشعبي التي قد تقود

(1) موقع Iran News Wire، مرجع سابق، https://bit.ly/47Sz9yo

(2) موقع هممشهری آنلاین، پایان بدحسابی با پزشکان و اتفاق خوب برای پزشکان عمومی | بیماران دیگر برای خرید تجهیزات پزشکی سرگردان نمی‌شوند (23أكتوبر2026م)، تاريخ الاطلاع 25أكتوبر2026م، https://bit.ly/3WEIgAc

بدورها إلى احتجاجاتٍ شعبيةٍ، كون هذه الأزمة لم تمسَّ فقط صحة الإيرانيين، بل تخطتها إلى ما هو أعمق كحق المواطن في العيش والحياة.

دلالات لقاء كروبي وهادي خامنئي

يبدو اللقاء الذي جمع بين رجل الدين والسياسي «الإصلاحي» مهدي كروبي برجل الدين السيد هادي خامنئي باعتباره اجتماع شخصيتين «إصلاحيتين» من الجيل الأول للثورة الإيرانية، من أهم ما حدث خلال شهري سبتمبر وأكتوبر بما يتضمنه من دلالاتٍ عميقة. فقد أعاد اللقاء بعض المفردات إلى المشهد السياسي الإيراني، مثل: الشعب والمعيشة والعدالة وحق تقرير المصير والحوار والمصلحة الوطنية. فهذه المفردات، إذا قُرئت مجتمعةً قد تشير إلى محاولةٍ متجددةٍ داخل جناحٍ من النخبة الدينية «الإصلاحية» لإعادة تعريف العلاقة بين النظام والمجتمع، بعد سنواتٍ تغلَّبت فيها اعتبارات الأمن والصراع الخارجي، وتصدير الثورة والمواجهة مع الغرب والمحافظة على السلطة، على أسئلة قبول الجماهير والرضا الشعبي والمشاركة السياسية، والإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية. وفي هذا الملف من تقرير هذا الشهر، نبيِّن دلالات اللقاء، وسياقه وبيئته، في محورين: الأول، محاولة استعادة المجال السياسي من قِبل «الإصلاحيين»، والثاني، حول شرعية النظام والوضع الاقتصادي.

أولاً: محاولة استعادة المجال السياسي من قِبل «الإصلاحيين»

جاء اللقاء بين كروبي وهادي خامنئي في منزل الأخير، وبحضور أسرة كروبي الذي وصف أوضاع البلاد بأنَّها مؤسفة في مجالاتٍ متعددة، وانتقد السياسات الحاكمة، وأعرب عن أسفه حيال «نسف» مذكرة تفاهم إسلام آباد[1]. أما هادي خامنئي[2] فركَّز بصورةٍ خاصة على الضغوط الاقتصادية الواقعة على الإيرانيين، ودعا إلى رفع الإقامة الجبرية عن ميرحسين موسوي، وزهراء رهنورد، وإلى توظيف الطاقات السياسية المختلفة والحوار حول المصالح الوطنية[3]. ووصف كروبي وهادي خامنئي، الإقامة الجبرية المفروضة على موسوي ورهنورد بأنها «غيرقانونية». وأكَّد هادي خامنئي أنَّ الشعب نجح في الاختبار خلال «الحربين الأخيرتين»، وهو نفس ما أكده كروبي في رسالةٍ أخرى وجهها إلى الرئيس

(1) موقع جماران، دیدار مهدی کروبی و سید هادی خامنه‌ای / تأکید بر ضرورت توجه به معیشت مردم و مشکلات اقتصادی که فشار زیادی بر آحاد جامعه وارد کرده / ابراز امیدواری برای رفع حصر میر حسین موسوی و زهرا رهنورد، https://bit.ly/4xDGNaV

(2) هادي خامنئي، هو سيّد بدرجة «حجة الإسلام»، شخصية معروفة ومهمة داخل التيار «الإصلاحي» الإيراني، لكنه ليس من كبار المراجع الدينيين بالمعنى الحوزوي. فالأصح أن نصفه بأنه رجل دينٍ وسياسي «إصلاحي» بارز، وتنبع أهميته من موقعه السياسي والفكري، ومن كونه الشقيق الأصغر لعلي خامنئي المرشد السابق، مع وجود خلافاتٍ سياسية معلنة بينهما منذ عقود. وهو من مواليد مشهد سنة 1948 تقريبًا. وهو رجل دين شيعي يحمل عادة لقب «حجة الإسلام والمسلمين»، وليس «آية الله العظمى»، فهو إذن ليس من الطبقة العليا من الفقهاء والمراجع. واللافت أنَّ ترشحه لمجلس خبراء القيادة سبق أن رُفض، في سياق سياسة «مجلس صيانة الدستور» في فحص أهلية المرشحين، وهندسة المجال السياسي.

(3) موقع جماران، المصدر السابق، https://bit.ly/4xDGNaV

الإيـراني مسـعود بزشـكيان[1].
وعلى كلٍّ فإنَّ الاجتماع يحمل دلالاتٍ خاصةٍ لأنَّ الرجلين لا يقفان خارج تجربة «إيران الإسلامية»، وإنما ينتميان إلى تاريخها الديني والسياسي المبكر منذ الثورة «الإسلامية» وحتى اليوم. فكروبي رجل دينٍ شغل مناصب مركزية في الدولة وكان رئيسًا للبرلمان، ثم أصبح بعد انتخابات 2009 أحد أبرز وجوه المعارضة «الإصلاحية». أما هادي خامنئي فهو أحد رجال الدين المنتمين إلى التيار «الإصلاحي»، ومن الوجوه المرتبطة بمجمع «روحانيون مبارز»؛ كما ظل، على امتداد سنواتٍ، ناقدًا لتغوّل وتوغل بعض مؤسسات السلطة على المجال السياسي. وهو كذلك شقيق المرشد السابق علي خامنئي وعمّ المرشد الحالي مجتبى خامنئي، وهي صلةٌ عائليةٌ تمنح مواقفه النقدية وزنًا خاصًا حتى ولو كان رمزيًا، وإن لم تقتضِ بالضرورة نفوذًا مؤسسيًا فعليًا. ولهذا، فإنَّ خطاب الرجلين لا يقوم على إنكار أسس وتأسيسات «الجمهورية الإسلامية»، إنما على منازعتها في تفسير شرعيتها ووظيفة مؤسساتها. وهذه نقطةٌ مركزيةٌ في فهم مقاربة جناح عريضٍ من «الإصلاح» الديني الإيرانيّ المعاصر. فالتيار «الإصلاحي» في عمومه لا يرفض الثورة، وإن تفاوتت مواقف رموزه من «ولاية الفقيه» بين القبول المشروط والمطالبة بمراجعاتٍ دستوريةٍ جذريةٍ في السنوات الأخيرة، وهم يقرِّرون أنَّ مآلات السلطة ابتعدت تدريجيًا عن الشعارات التي منحت الثورة مشروعيتها الأولى، مثل: الاستقلال والحرية والعدالة وحضور الشعب.
ولهذا كان لافتًا أن يستدعي كروبي ما سماه، «جهاد الشعب الإيراني من أجل الحرية والعدالة وحق تقرير المصير». ولربما تلك محاولةٌ منه لإعادة الشعب من موقع «القاعدة المؤيدة للنظام»، إلى موقع الفاعل صاحب الحق ومصدر الشرعية. وثمةَ فارقٍ بين التصورين لا يمكن تجاهله: فالأول ينظر إلى الجماهير باعتبارهم رصيدًا ينبغي المحافظة عليه بقدرٍ، لهندسة شرعية الدولة ونخبة الحكم، لكي تستمر الدولة، والثاني ينظر إليهم باعتبارهم أصلًا من أصول الشرعية السياسية، يُنصِّبون ويعزلون ويسائلون ويراقِبون عمل الحكومة وأدائها.

ثانيًا: شرعية النظام والوضع الاقتصادي

يمكن القول إنَّ أهم ما جاء في كلام هادي خامنئي هو الربط المباشر بين معاناة الناس اليومية اقتصاديًا واجتماعيًا وبين قدرتهم على الاستمرار باعتبارهم «أهم داعمٍ للنظام»، فقد أدخل ملفاتٍ اقتصاديةٍ مثل التضخم، والنقص في السلع، والضغوط المعيشية، إلى معادلة ومعضلة النظام السياسي الراهن.
وهنا تظهر دلالةٌ دينيةٌ مهمة؛ ففي التراث السياسي الإسلامي، لم تكن شرعية الولاية

(1) خبرأون لاین، کروبی در نامه ای نوشت: سفر به مقر سازمان ملل فرصت بی‌بدیلی‌ست که ایشان باید از آن بهره گیرد و از تمدنی بگوید که ضمن جنگ بلدی...، تاریخ النشر 22 سبتمبر 2026م (تاریخ اطلاع: 04 أکتوبر 2026م) https://bit.ly/4dTluKD

منفصلةً عن أداء وظائفها الاجتماعية والاقتصادية الكبرى؛ فالعدل، ودفع الضرر، وحسن توزيع الثروة، وحفظ الأموال، ورعاية مصالح الرعية ليست فضائل تحسينية، وإنما تدخل- بدرجاتٍ مختلفةٍ بين المدارس الفقهية- في صميم الغاية من السلطة أي من ضرورياتها وليست من تحسيناتها وفقًا للتراتبية المقاصدية. ومن ثمَّ فإنَّ اتساع الفجوة بين خطابٍ ديني «محافظ»، يطالب الناس بالصبر والتضحية، وبين واقعٍ يومي يرهقهم اقتصاديًا، يهدِّد الدين نفسه وموقعه في العقل الجمعي الإيراني. وهذه المقاربة لكروبي هي قراءةٌ «إصلاحية» تتقاطع مع اجتهادات حسين علي منتظري، المرجع الذي ارتبط به كروبي، في تقييد الولاية بالرضا الشعبي والمساءلة[1]؛ بينما تؤكد القراءة «المحافظة» السائدة في بنية الدولة الإيرانية الطابع الإلهي المنصوب للولاية، ولذلك ينبغي عدَّها موقفًا في سجالٍ فقهي لا إجماعًا.

ويمكن قراءة رسائل هادي خامنئي على أنها محاولةٌ لمنع هذا الانفصال؛ فالشعب الذي تحمَّل الحرب والعقوبات والأزمات الاقتصادية، لا يستقيم أبدًا أن يكون جزاؤه مزيدًا من التضييق والمصادرة. ومن هنا يصبح نجاح النظام متعلقًا بقدرته على توفير قدرٍ معقولٍ من الحياة الكريمة لمواطنيه. والأكثر دلالةً أنَّ هذا الخطاب يأتي في سياقٍ إقليمي شديد الاضطراب، فثمة حربٍ إيرانيةٍ- أمريكيةٍ لا تزال أصداؤها تحت الرماد، ومسارات التفاوض التي أفضت إلى مذكرة إسلام آباد بين إيران والولايات المتحدة، التي وُقِّعت في 18 يونيو 2026 بوساطةٍ باكستانية، ونصَّت في 14 بندًا على وقف العمليات العسكرية وبدء فترة تفاوضٍ أوسع مدتها 60 يومًا، وتضمَّنت ترتيباتٍ تتصل بالعقوبات وإعادة فتح مضيق هرمز والملف النووي؛ إلَّا أنَّ تنفيذها واجه اتهاماتٍ متبادلةٍ بالانتهاك. وأعلنت الخارجية الإيرانية «انتهاؤها» محمِّلة واشنطن المسؤولية، فيما تؤكد باكستان أنَّها لا تزال إطارًا قائمًا للسلام وسط حديثٍ عن تجدُّدٍ محدودٍ للأعمال العدائية بين الجانبين[2].

ومن هنا يمكن فهم أسف كروبي إزاء ما وصفه بنسف «مذكرة إسلام آباد» باعتباره تعبيرًا عن رؤيةٍ «إصلاحية» ترى أنَّ استمرار الصدام الخارجي يستنزف إمكان معالجة الداخل وحل أزماته الاقتصادية، وهو ما صرَّح به أيضًا في رسالته إلى الرئيس الإيراني بزشكيان التي أشرنا إليها آنفًا، والتي نصحه فيها بقبول السلام وعدم التمادي في الحرب نزولًا على رغبة قلةٍ «ثوريةٍ»، قائلًا: «فإنني أحثُّك على التصرف برؤيةٍ شاملةٍ لمكانة الرئيس وسلطته، وألَّا تتصرف بسلبيةٍ في مواجهة مجموعةٍ صغيرةٍ تبدو

(1) راجع: سعيد منتظري، نقد الذات آية الله منتظري في حوار نقد ومكاشفة...، ترجمة فاطمة الصمادي ومراجعة صادق العبادي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص46.

(2) US-Iran Memorandum of Understanding expires: How and why it fell apart, 17 Aug 2026, https://www.aljazeera.com/news/2026/8/17/us-iran-memorandum-of-understanding-expires-how-and-why-it-fell-apart

ثورية، لا أعرف إن كانوا واهمين أو، لا سمح الله، خونة»[1].

إذن، فهذا النقاش المستمر ينبئ عن رؤيتين مختلفتين حول مسار العلاقات مع أمريكا والغرب، وحول التفاوض، فيرى نفرٌ من «الإصلاحيين» أنَّ الاستمرار بالتفاوض وقبول الشروط المعقولة هو عملٌ إستراتيجي مهم للحفاظ على الثورة وقدرة الشعب على الصمود، في حين يرى قطاعٌ من الأصوليين الاستمرار في الحرب وعدم التفاوض مع الأمريكان أو التفاوض دون أي تنازلٍ وهو ما يثير اندهاش «الإصلاحيين»!

الخلاصة

أبان اللقاء المهم بين مهدي كروبي وهادي خامنئي، عن استمرار سجالٍ أعمق داخل الدولة الإيرانية حول حقيقة شرعية النخبة الحاكمة اليوم، ومدى التزامها بشعارات الثورة الأولى ومقتضياتها، وليس فقط حول كفاءة الحكومة أو إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة فقط. فـ«الإصلاحيون» المنتمون إلى الجيل الأول للثورة لا يزالون يحاولون استعادة عناصر من خطابها المؤسِّس مثل: الحرية، والعدالة، وحق الشعب في تقرير مصيره، وربط بقاء النظام بقدرته على تمثيل المجتمع والاستجابة لمطالبه، في مقابل اتجاهٍ آخر غلب تقديم مقتضيات حفظ النظام والأمن واستمرار البيئة والبنية الحاكمة على توسيع المشاركة السياسية. كما يكشف اللقاء عن محاولةٍ لعقد صلةٍ بين السؤال السياسي والسؤال الاجتماعي؛ إذ لم يعد ممكنًا، في خطاب هذا الجناح «الإصلاحي»، الفصل بين شرعية النظام وبين قدرة المواطن الإيراني على تحمّل آثار التضخم والعقوبات الاقتصادية والحروب والعزلة الخارجية. فكلما طال أمد مطالبة الإيرانيين بالتضحية باسم حماية الثورة وحفظ الدولة، دون أن يقترن ذلك بتحسنٍ ملموسٍ في المعيشة وتوسيع المشاركة العامة، اتسعت المسافة بين الشرعية الأيديولوجية والقبول الاجتماعي. ومن هنا تبدو دعوة هادي خامنئي إلى الاهتمام بمعيشة الناس، ودعوة كروبي إلى السلام وتخفيف الصدام الخارجي، وجهين لرؤيةٍ واحدة ترى أنَّ المحافظة على الدولة لا تتحقَّق بتشديد القبضة عليها، وإنما بإعادة بناء الرضا السياسي والاجتماعي والقبول الشعبي من داخلها.

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في الأثر المباشر لهذا اللقاء؛ فكلاهما لا يمتلكان أدواتٍ مؤسسيةٍ قادرةً بمفردها على تعديل ميزان القوى داخل النظام. غير أنَّ أهميتهما تكمن في استمرار تمثيل الصوت الديني والثوري الذي ينازع القراءة «المحافظة» و«الراديكالية» في احتكار تفسير «الجمهورية الإسلامية» وتأويل «مبادئ الثورة».

(1) خبرآون لاین، کروبی در نامه ای نوشت: سفر به مقر سازمان ملل فرصت بی‌بدیلی‌ست که ایشان باید از آن بهره گیرد و از تمدنی بگوید که ضمن جنگ بلدی...، مصدر سابق.

التفاعلات الإيرانية العربية

على صعيد العلاقات الإيرانية العربية، برزت خلال شهرَي سبتمبر وأكتوبر 2026 تطورات مهمة، تمثلت بقرار رئيس الوزراء العراقي بإغلاق منفذ الشيب على الحدود مع إيران. وفي اليمن يرتبط التصعيد الحوثي واستهداف الممكلة ارتباطًا وثيقًا بالحسابات الإقليمية المرتبطة لإيران والرامية إلى رفع كلفة الحرب التي تتعرض لها من الولايات المتحدة. وفي سوريا شكَّل استقبال الرئيس السوري لرئيس الحكومة العراقي محطة مهمة في مسار إعادة بناء العلاقات السورية العراقية بعد سقوط نظام بشار الأسد، إذ تنظر دمشق إلى تعزيز العلاقة مع بغداد باعتبارها فرصة لتقليص المخاطر المرتبطة بإمكانية انتقال النفوذ الإيراني إلى سوريا عبر الحدود العراقية. وسوف نرصد هذه التطورات في المحاور التالية:

- أزمة المعابر الحدودية بين العراق وإيران
- استقبال الشرع للزيدي في دمشق في ظل تراجع النفوذ الإيراني والتحديات الإقليمية
- تصعيد وعدوان حوثي تقابله الحكومة الشرعية بإطلاق عملية «فجر اليمن»

أزمة المعابر الحدودية بين العراق وإيران

يبلغ طول الحدود العراقية مع إيران أكثر من 1500 كيلومتر، ويتخللها نحو 7 منافذ برية رسمية غالبيتها مخصصة لحركة المسافرين والنقل والتجارة، وتُحظى المعابر الحدودية بأهميةٍ كبرى للبلدين، نظرًا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تربط بينهما، وقد تزايدت أهميتها أكثر في السنوات الأخيرة بسبب تشديد العقوبات الدولية. وفي هذا السياق جاءت التقارير بشأن قرار بغداد الجديد بإغلاق معبر الشيب الحدودي مع إيران، وسط تصاعد التكهنات بشأن تشديد الضغوط على إيران واحتمال استئناف العمليات العسكرية ضدها. يضرُّ ذلك كثيرًا بالمصالح الإقتصادية الإيرانية مما قد يدفعها لتوظيف كل الأدوات الممكنة لإعادة فتحها، وهو ما يؤثِّر على الحكومة العراقية التي تواجه ضغوطًا أمريكية من جهة، ومقاومة الميليشيات لمساعي فرض سلطة الدولة، من جهةٍ أخرى. يناقش التقرير هذا الموضوع من خلال محورين، يستعرض أولهما الحدود مع إيران واختبار السيادة العراقية، في حين يناقش المحور الثاني الموقف الإيراني من غلق المعابر الحدودية.

أولاً: الحدود مع إيران واختبار السيادة العراقية

في بادرةٍ نادرة الحدوث في العراق منذ أكثر من عقدين، أصدر رئيس الحكومة علي الزيدي في 21 أكتوبر 2026، قرارًا إداريًا بإغلاق منفذ جذابة الحدودي مع إيران- المعروف عراقيًا بمنفذ الشيب- حتى إشعارٍ آخر. وذلك في ثاني إغلاقٍ للمعبر في أقل من شهرين، حيث سبق وأن أغلقته الحكومة في 12 سبتمبر 2026، ضمن إغلاقها ثلاثة معابر حدودية مع إيران، هي مندلي في ديالى والشلامجة في البصرة والشيب في ميسان، وذلك ضمن إجراءاتٍ حكوميةٍ لضبط الحدود مع إيران وعرقلة تهريب المسيَّرات وتعقب المتورطين في واقعة خط أنابيب النفط السعودي (شرق- غرب)[1]. وقد كشف ثلاثة مسؤولين عراقيين، في 28 سبتمبر 2026، أنَّ الهجوم نفذته خليةٌ تابعةٌ للحرس الثوري الإيراني والحوثيين في اليمن، وأنَّ أفرادها دخلوا العراق بصورةٍ غير قانونيةٍ من إيران[2].

يأتي إغلاق معبر الشيب في أكتوبر 2026، استجابةً للضغوط الأمريكية على حكومة الزيدي ضمن إستراتيجيةٍ أمريكيةٍ لتشديد الحصار والخناق على

(1) النهار، العراق يُغلق ثلاثة معابر حدودية مع إيران عقب إطلاق مسيّرات على السعودية، (12 سبتمبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2026م، https://n9.cl/mzo7u

(2) إيران إنترناشيونال، العراق يغلق منفذ «جذابة» الحدودي مع إيران.. وتقارير عن خطة لإغلاق بقية المعابر تدريجيًا، (21 اكتوبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2026م، https://n9.cl/nmjur9

إيران، التي باتت تعتمد بشكلٍ أكبر على المنافذ البرية مع دول الجوار بهدف إفقاد الحصار الأمريكي البحري جدواه في الضغط عليها. وقد أعلن وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت في التاسع من أكتوبر 2026، أنَّ بلاده حوَّلت حملة «الضغوط القصوى» ضد إيران إلى حملة «العزلة الكاملة». وكشف أنَّ إدارة الرئيس دونالد ترامب تتفاوض مع تركيا وباكستان لإغلاق المعابر الحدودية مع إيران[1]، وبالفعل تردَّد أنَّ باكستان أغلقت معبرين حدوديين مع إيران.

تأكيدًا لما سبق، كشفت مصادر[2] أنَّ الإدارة الأمريكية ضغطت على العراق وباكستان وتركيا لإغلاق كافة المعابر الحدودية مع إيران لفرض مزيدٍ من الضغوط والخنق الاقتصادي ضد النظام الإيراني في طهران، أثناء مشاركة قادة الدول الثلاث في أعمال «الجمعية العامة للأمم المتحدة» في سبتمبر 2026، لكن يرى خبراء أيضًا أنَّ إغلاق المعابر يأتي ضمن تعهدات الزيدي بفرض السيادة على كامل الأراضي العراقية بعد الانسحاب العسكري الأمريكي في 30 سبتمبر 2026



(1) iranintl, Bessent says Iran economy will contract by more than 25%, (Oct 26, 2026), Accessed: Nov 2, 2026, https://n9.cl/qw47b

(2) انبندنت عربية، العراق يغلق «منفذ الشيب» الحدودي مع إيران حتى إشعار آخر، (21 أكتوبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2026م، https://n9.cl/2nczn7

جدول (1) أبرز المعابر بين إيران والعراق وموقعها وأهميتها

م	المعبر	الموقع على الجانبين	الاختصاص	الأهمية
1	الشيب	يقع على الحدود بين ميسان العراقية وخوزستان الإيرانية.	مسافرون وبضائع وشاحنات تجارية.	يمرُّ من المعبر يوميًا ما بين 200 و250 شاحنة قادمة من إيران، باعتبار إيران الدولة المصدرة للعراق. كما تبلغ حركة العبور من المنفذ قرابة 1,46 مليون حركة دخولٍ وخروجٍ سنويًا، وتزداد الحركة خلال مواسم الزيارات الدينية.
2	الشلامجة	يقع على الحدود بين البصرة العراقية وخوزستان الإيرانية.	مسافرون وبضائع وشاحنات تجارية.	يُحظى المعبر بأهميةٍ كبيرةٍ بحكم وقوعه بالقرب من محافظة البصرة والمراكز التجارية والصناعية جنوبي العراق، ويمرُّ عبره ما بين 350 و400 شاحنةٍ قادمةٍ من إيران للعراق. وتُقدَّر قيمة الصادرات الإيرانية للعراق عبره بنحو ملياري دولار سنويًا، كما يسجل المعبر حوالي 6,15 مليون حركة عبور دخولٍ وخروجٍ سنويًا.
3	زرباطية	يقع على الحدود بين واسط العراقية وإيلام الإيرانية.	مسافرون وبضائع وشاحنات تجارية.	بلغت قيمة الصادرات الإيرانية للعراق عبره خلال 11 شهر حتى فبراير 2026، نحو 1,267 مليار دولار، بحجمٍ تجاوز نحو 2,28 مليون طن من البضائع. كما سجَّل المعبر حوالي 8 ملايين حركة عبورٍ سنويًا.
4	المنذرية	يقع على الحدود بين ديالى العراقية وكرمنشاه الإيرانية.	بضائع وشاحنات تجارية.	بلغت قيمة الصادرات الإيرانية للعراق عبره خلال السنة الإيرانية المنتهية في مارس 2026، نحو 886 مليون دولار، بحجمٍ يقارب 2,19 مليون طن. وسجَّل المعبر ما بين 250 و300 شاحنة يوميًا قادمة من إيران. كما سجل أيضًا نحو 1,57 مليون حركة عبورٍ خلال فترةٍ امتدت نحو 10 أشهر ونصف حتى فبراير 2026.

5	برويزخان	يقع على الحدود بين السليمانية العراقية وكرمانشاه الإيرانية.	بضائع وشاحنات تجارية.	بلغت قيمة الصادرات الإيرانية للعراق عبره نحو 785,9 مليون دولار خلال السنة الإيرانية المنتهية في مارس 2026، بحجم حوالي 1,9 مليون طن. وسجَّل متوسط حركة تصدير بضائع بنحو 501 شاحنة يوميًا خلال النصف الأول من السنة الإيرانية التي بدأت في مارس 2026. كما بلغت حركة المسافرين نحو 272 حركة عبورٍ خلال 10 أشهر ونصف حتى فبراير 2026.
6	باشماخ	يقع على الحدود بين السليمانية العراقية وكردستان الإيرانية.		بلغت قيمة الصادرات الإيرانية للعراق عبره نحو 373 مليون دولار خلال نحو تسعة أشهرٍ حتى ديسمبر 2024، السنة الإيرانية المنتهية في مارس 2026، بحجم حوالي 714 ألف طن. ويصل عدد الشاحنات اليومية التي تمرُّ من خلاله بنحو 600 شاحنة، ويمرُّ عبره نحو 1,4 مليون حركة عبورٍ من المسافرين سنويًا.
7	حاج عمران	يقع على الحدود بين أربيل العراقية وأذربيجان الغربية الإيرانية.		بلغت قيمة الصادرات الإيرانية للعراق عبره نحو 579 مليون دولار خلال نحو تسعة أشهرٍ حتى ديسمبر 2024. ويصل عدد الشاحنات اليومية التي تمرُّ من خلاله بنحو 220 شاحنة، قبل أن تتراجع إلى ما بين 100–110 شاحنة يوميًا خلال يونيو 2026، في ظل الاضطرابات الأمنية والتجارية، ومرَّ عبره نحو 1,2 مليون حركة عبورٍ من المسافرين خلال عام 2024.

المصدر: إعداد المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، فبراير 2026، بالاعتماد على حساب موقع إيران بالعربية 2026، https://n9.cl/myp0f5

ثانيًا: الموقف الإيراني من غلق المعابر الحدودية

تُعدُّ المعابر بالنسبة لإيران منافذ تُستخدم في الالتفاف على العقوبات والضغوط الأمريكية، كما يعبر من خلالها الملايين من الزوار للمراقد الشيعية في العراق، والمئات من الشاحنات المحمَّلة بالبضائع الإيرانية للعراق، ما يوفِّر عائداتٍ ماليةٍ كبيرةٍ لإيران، ونوافذ لتهريب كافة أشكال التجارة السوداء التي تستفيد منها الميليشيات في التمويل والتأثير على توازنات الداخل العراقي. هذه الأهمية جعلت الكثير من الأصوات الإيرانية تستنكر الخطوة العراقية، في حين شدَّد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية على ضرورة عدم السماح لأي ضغوطٍ من خارج المنطقة بالتأثير في العلاقات الاقتصادية والتجارية والتواصل الشعبي بين دول الجوار، مؤكدًا أنَّ إيران ستبذل كل ما في وسعها للحفاظ على هذه الروابط[1].

قد تلجأ إيران لأساليب مختلفة لدفع الحكومة العراقية للتراجع عن قراراتها، وتُعدُّ الميليشيات أهم هذه الأوراق فقد تحرِّضها على الضغط على الحكومة من خلال إثارة الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي للتجار والمتعاملين الاقتصاديين، أو ذات طابعٍ ديني بحكم تنقلات الزوار للمراقد الدينية الشيعية، لتهديد الأمن والاستقرار. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ استمرار إغلاق المنفذ الحدودي في ميسان أثار احتجاجاتٍ محليةٍ، إذ قطع محتجون في 25 أكتوبر الطريق المؤدي إلى الشركات النفطية في المحافظة، مطالبين بإعادة فتحه. وحذَّر رئيس مجلس محافظة ميسان مصطفى دعير، من أنَّه في حال بقاء هذا المطلب دون استجابةٍ، فإنَّ العصيان المدني وإغلاق الطرق في المحافظة سيكونان على جدول الأعمال.

على إثر ذلك، وجَّهت الحكومة بفتح تحقيقٍ بشأن تصريحاته، فيما أصدر مجلس القضاء الأعلى أمرًا بالقبض عليه[2]. ولا يستبعد إذا تفاقمت الأزمة والضغوط أكثر على إيران حتى التوجيه بالقيام بعملياتٍ تخريبية أو استهداف مسؤولين حكوميين، خاصةً وأنَّ بعض الميليشيات المرتبطة بإيران كانت تسيطر على المعابر، وقد تضرَّرت من الإجراء الحكومي كونه يفقدها موردًا ماليًا كبيرًا. ومن ناحيةٍ أخرى يمكن أن تلجأ إيران بالتنسيق مع الميليشيات إلى تنشيط المعابر غير الرسمية وحركة التهريب لإفراغ القرار الحكومي من جدواه الاقتصادية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) العربية نت، رسالة إيرانية للعراق: الأميركيون يأتون ويذهبون ونحن جيران دائمون، (02 نوفمبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2026م، https://2u.pw/tMyBG6

(2) جريدة الجريدة، القضاء العراقي يصدر أمر قبض بحق رئيس مجلس محافظة ميسان، (26 اكتوبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2026م، https://2u.pw/9BCndt

الخلاصة

تتقاطع في قرار الحكومة العراقية غلق بعض المعابر الحدودية مع إيران، الاعتبارات الخارجية مع الداخلية. بالنسبة لبغداد، باتت المعابر مصدر قلقٍ وصداعٍ كبيرٍ في ظل كثافة الضغوط الأمريكية وسط تدخلات الحرس الثوري الإيراني وعمليات تهريب الأسلحة للميليشيات في العراق، وتوظيفها لضرب دولٍ مجاورة. في المقابل كانت كل الاختلالات السابقة مكاسب لإيران التي جعلت من العراق منفذًا لتجاوز العقوبات الدولية وتلبية حاجياتها الاقتصادية داخليًا، والضغط على الولايات المتحدة والسعودية عسكريًا. وفي ظل هذه المعادلة وأمام ضعف مؤسسات الدولة في العراق مقارنةً بتركيا وباكستان، فإنَّ الساحة العراقية ستبقى المجال الرخو الذي ستركِّز عليه إيران في محاولةٍ لكسر حلقة الحصار البري الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على فرضه حولها.

استقبال الشرع للزيدي في دمشق في ظل تراجع النفوذ الإيراني والتحديات الإقليمية

شكَّل استقبال سوريا لرئيس الحكومة العراقية علي فالح الزيدي ولقاؤه الرئيس السوري أحمد الشرع، محطةً مهمةً في مسار إعادة بناء العلاقات السورية- العراقية بعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام 2024. وتكتسب الزيارة أهميتها من كونها أول زيارةٍ لرئيس حكومةٍ عراقي إلى سوريا منذ التغيير السياسي، بما يعكس انتقال بغداد ودمشق تدريجيًا من مرحلة الحذر المتبادل إلى محاولة تأسيس علاقةٍ تستند إلى المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة.

ولا تنفصل هذه الخطوة عن التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة منذ اندلاع الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران في فبراير 2026، وما ترتَّب عليها من اضطراباتٍ في طرق تصدير الطاقة، وتغيرٍ في حسابات القوى الإقليمية، فضلًا عن إعادة تقييم دور الجماعات المسلحة المرتبطة بطهران في العراق والمنطقة.

ومن المنظور السوري، لا تقتصر أهمية الزيارة على فتح صفحةٍ جديدةٍ مع العراق، وإنما ترتبط بطموح دمشق في استعادة موقعها في المعادلات الاقتصادية والأمنية الإقليمية، وتوسيع علاقاتها العربية، وتقليص التهديدات المرتبطة بامتداد حدودها المشتركة مع العراق. وعليه، يبحث التقرير في محورين رئيسيين، الأول، الأهمية الإستراتيجية للزيارة من المنظور السوري. والثاني، إيران باعتبارها عاملًا مشتركًا في الحسابات السورية والعراقية.

أولًا: الأهمية الإستراتيجية للزيارة من المنظور السوري

تكتسب زيارة رئيس الحكومة العراقي علي فالح الزيدي أهميةً سياسيةً بالنسبة للرئيس السوري أحمد الشرع، باعتبارها مؤشرًا على اتساع نطاق الاعتراف العملي بالسلطة السورية الجديدة من جانب دولةٍ عربيةٍ محورية، بعد فترةٍ من التحفظ العراقي تجاه طبيعة القيادة الجديدة في دمشق وخلفيتها السياسية والعسكرية. ومن ثَمَّ، فإنَّ استقبال الشرع للزيدي يعكس رغبة دمشق في تجاوز الموروث السياسي للعلاقة بين الدولتين، والانتقال إلى بناء شراكةٍ مع المؤسسات الحكومية العراقية، بدلًا من استمرار التعامل مع سوريا باعتبارها مصدرًا للتهديدات الأمنية.

وتتصل هذه الأهمية كذلك بمساعي الشرع لتوسيع هامش الحركة الخارجية لسوريا، وعدم حصر علاقاتها الإقليمية في أطرافٍ بعينها. فالانفتاح على العراق يتيح لدمشق فرصةً للاندماج بصورةٍ أوسع في التفاعلات العربية، والاستفادة من موقع العراق الجغرافي والاقتصادي في إعادة بناء الروابط التجارية في المنطقة، لاسيما وسط التحولات الإقليمية الراهنة، بما قد يمنح سوريا موقعًا مهمًا في شبكة نقل الطاقة الإقليمية، وتفتح المجال أمام تنشيط قطاعات النقل والخدمات والتجارة والاستثمار المحلي.

وفي سياق ذلك أيضًا، يحمل التقارب مع العراق أهميةً أمنيةً مباشرةً لدمشق، بالنظر إلى امتداد الحدود المشتركة، وما يمثِّله من تحدياتٍ تتعلق بتهريب الأسلحة والمخدرات، ونشاط «تنظيم داعش»، واحتمالات انتقال التوترات الإقليمية إلى الأراضي السورية. وبالتالي تمثِّل أولوية ضبط الحدود المشتركة للدولة مع العراق، ضرورةً سوريةً لمنع استخدام الأراضي العراقية ممرًا لإعادة بناء شبكاتٍ مسلحةٍ يمكن أن تهدِّد استقرار السلطة الجديدة.

ومن هنا، تكتسب دعوة الشرع إلى دعم توجه الحكومة العراقية نحو حصر السلاح بيد الدولة أهميةً خاصةً؛ فهي تعكس رغبة دمشق في التعامل مع بغداد باعتبارها سلطةً مركزيةً مسؤولةً عن ضبط الحدود والقرار الأمني، وليس مع فصائل مسلحة تمتلك ارتباطاتٍ خارجيةٍ أو قدراتٍ على اتخاذ قراراتٍ مستقلة. وبالتالي، تمثِّل هذه الدعوات السورية تقاطعًا مع مصلحة الحكومة العراقية بشأن تعزيز سلطة المؤسسات الرسمية وتقليص تعدُّد مراكز القرار الأمني. وقد عكست المباحثات هذا التوجه من خلال الاتفاق على تعزيز تبادل المعلومات، والتنسيق الأمني ومكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة، إلى جانب الترتيب لزيارة وفدٍ أمني عراقي رفيع المستوى إلى سوريا.

ثانيًا: إيران باعتبارها عاملاً مشتركًا في الحسابات السورية والعراقية

لا يمكن فهم أهمية التقارب السوري – العراقي بمعزلٍ عن التحولات التي طرأت على موقع إيران في المنطقة بعد سقوط نظام الأسد، والحرب التي تعرَّضت لها في فبراير 2026؛ إذ شكَّلت سوريا خلال سنوات حكم الأسد ممرًا جغرافيًا وسياسيًا مهمًا للنفوذ الإيراني تجاه لبنان. كما اعتمدت طهران على شبكةٍ من الجماعات المسلحة الحليفة داخل سوريا لتوسيع نطاق تأثيرها الإقليمي. ومع سقوط النظام السابق، فقدت إيران أحد أهم مواقع ارتكاز مشروعها الإقليمي، وأصبحت تواجه بيئةً سياسيةً وأمنيةً مختلفةً في دمشق، في الوقت الذي تواصل فيه امتلاك أدوات نفوذٍ داخل العراق من خلال علاقاتها بفصائل مسلحة وقوى سياسية متنوعة.

ومن هذا المنطلق، تنظر دمشق إلى تعزيز العلاقة مع بغداد باعتبارها فرصةً لتقليص المخاطر المرتبطة بإمكانية انتقال النفوذ الإيراني إلى سوريا عبر الحدود العراقية، أو استخدام الأراضي العراقية لإعادة بناء قنوات التأثير التي تراجعت بعد سقوط الأسد، لا سيما وأنَّ الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق وقبله من سوريا، وإن كان وجوده محدودًا، إلَّا أنَّه كان له دور في الحدِّ بشكلٍ ما من تحركات الجماعات المسلحة مابين حدود الدولتين المشتركة. وبالتالي تسعى دمشق إلى بناء ترتيباتٍ أمنيةٍ تضمن عدم تحول هذه الحدود المشتركة إلى منفذٍ لنشاط جماعاتٍ مسلحةٍ خارج سيطرة الدولتين.

ومع ذلك، ينبغي عدم المبالغة في اعتبار هذا التقارب مؤشرًا على تراجع مؤكدٍ في النفوذ الإيراني في العراق، أو على تحييد مخاطره على سوريا بصورةٍ حاسمة؛ إذ لا تزال طهران، تمتلك علاقاتٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ واقتصاديةٍ مؤثرة، وهو ما يجعل قدرة بغداد على تبني ترتيباتٍ أمنيةٍ مستقلةٍ رهنًا بتوازناتٍ داخليةٍ معقدة، وبالتالي تبقى الاستفادة السورية من هذا التقارب محكومةً بمدى القدرة العراقية على تحييد دور الفصائل.

كما يمكن القول، إنَّ إيران قد تنظر إلى هذا التعاون بشأن الممرات باعتباره فرصةً تكتيكيةً؛ إذ يمثِّل التعاون العراقي مع سوريا فيما يتعلق بممرات الطاقة والتجارة البرية، فرصةً قائمةً للالتفاف والتهريب في نقل المشتقات النفطية من إيران مرورًا بالعراق وصولًا إلى سوريا، عبرخلط طهران للنفط الإيراني بالعراقي لإضفاء صفة الشرعية على الشحنات وتزوير منشئها. وقد وثَّقت الخزانة الأمريكية عدة مراتٍ شبكاتٍ إيرانية تستخدم هذا الأسلوب بالضبط.

وفي الوقت الذي ترى فيه إيران فرصةً للتهريب، تُظهر الصحف الإيرانية قلقًا واضحًا، سبق هذه الزيارة، من أنَّ

تراكم مشاريع الممرات البرية قد يقلِّص تدريجيًا قيمة مضيق هرمز كأهم ورقة قوةٍ إيرانية[1]، ولهذا فإنها قد تعمل في الوقت نفسه على إفشال أو تعطيل التحول إلى بنيةٍ تحتيةٍ دائمةٍ تقلل من نفوذها.

الخلاصة

تعكس الزيارة والتصريحات السورية المرافقة لها، والمخاوف التي سبقتها، مسعىً سوريًا إلى إعادة تعريف العلاقة مع العراق بوصفها علاقةً مؤسسيةً بين دولتين، وباعتبارها مدخلًا لترتيب أولوياتٍ إستراتيجية متداخلة بين عواصم الدولتين تتمثَّل في ضبط الحدود المشتركة ومنع تحولها إلى ممرٍّ للجماعات المسلحة والتهريب، وتوسيع هامش الحركة الاقتصادية عبر الطاقة والنقل والتجارة، وإدارة العامل الإيراني ببراغماتيةٍ وسط الأوضاع الإقليمية المتأزمة.

وعليه، فإنَّ الاختبار الحقيقي لهذه الزيارة ومدى قدرتها على فرض ترتيباتٍ إيجابية بين الدولتين، تتمثَّل في عددٍ من المؤشرات العملية، والتي من بينها؛ إقامة آليةٍ أمنيةٍ مشتركةٍ قابلة للتنفيذ لضبط الحدود ومكافحة التهريب والجماعات المسلحة. كذلك، تحويل التفاهمات الاقتصادية إلى مشروعاتٍ دائمةٍ تمنح سوريا قيمةً مضافةً لشبكات الترابط الإقليمي، بدلًا من أن تبقى مجرد ممر عبور. وإذا تحقَّقت هذه المؤشرات، فقد يمثل التقارب الحالي بدايةً لشراكةٍ إستراتيجيةٍ إقليميةٍ مستدامة، عدا ذلك، ستبقى هذه الزيارة ضمن إطار التطمينات السياسية وتقاطعًا مؤقتًا تفرضه التحولات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

تصعيد وعدوان حوثي تقابله الحكومة الشرعية بإطلاق عملية «فجر اليمن»

شهدت الساحة اليمنية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2026 تصعيداً عسكرياً واسعاً أعاد المشهد اليمني إلى مرحلة التصعيد العسكري المفتوح الذي سبق فترة الهدوء في أعقاب تهدئة عام 2022. حيث بدأ هذا التصعيد مع اتساع نطاق العمليات التي بدأها الحوثي في الساحل الغربي لليمن والمخا ومضيق باب المندب في شهر سبتمبر 2026 وصولاً للتصعيد على محافظة تعز ومحيطها حتى أواخر شهر أكتوبر، بالإضافة إلى التصعيد العسكري تجاه المنشآت الحيوية والنفطية في المملكة العربية السعودية.

وجاء إعلان الحكومة الشرعية عن إطلاق عملية «فجر اليمن» في 5 أكتوبر 2026 كرد فعل حاسم تجاه العدوان الحوثي، حيث تحوَّلت القوات الحكومية من حالة

(1) وكالة تسنيم، دلارهای نفتی عراق، اهرم فشار واشنگتن برای معماری خطوط انرژی مدیترانه، (31 مرداد 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2026م. https://bit.ly/3UyGIXI

الدفاع إلى الهجوم في عدد من الجبهات بهدف تأمين الساحل الغربي ومضيق باب المندب وحماية الملاحة الدولية واستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي، بإسناد جوي مكثف من تحالف دعم الشرعية. وتكمن الحسابات والتحركات الحوثية في باب المندب واستهداف تعز والمرتفعات المطلة على الساحل بين تعز وباب المندب والسيطرة عليها بأنها ستمنحُهم قدرةً أكبر على التحكم بباب المندب وحركة الملاحة الدولية، وفرض عملية أمر واقع وفقاً للحسابات الإقليمية المرتبطة بإيران، لكن اصطدمت هذه الحسابات بموقف حاسم من قبل الحكومة الشرعية والتحالف الدولي لدعم الحكومة الشرعية بقيادة المملكة، بالإضافة إلى عوامل أخرى سيناقشها هذا التقرير.

أولاً: الحسابات الحوثية من التصعيد وموقف الحكومة اليمنية

في مطلع شهر سبتمبر 2026 شنَّت القوات الحوثية هجمات على الساحل الغربي لليمن، وتركَّزت عملياتها العسكرية تجاه مدينة المخا وذوباب وباب المندب، تلى ذلك محاولة لحصار مدينة تعز، في عدوان وانتهاك للهدنة العسكرية منذ عام 2022، حيث تحوَّلت المناطق الغربية والجنوبية الغربية من محافظة تعز إلى مناطق تحشيد عسكري حوثي للسيطرة على المرتفعات المطلة على المدينة تعز بهدف تأمين سيطرتهم الهشة على المناطق في الساحل وفتح ممرات باتجاه الداخل وإحكام السيطرة على المواقع الحاكمة في باب المندب.

يأتي هذا التصعيد العسكري، في إطار الحسابات الإقليمية والداخلية للحوثي التي تهدف إلى توسيع نطاق السيطرة على الساحل الغربي وقطع خطوط الاتصال والإمداد بين القوات الحكومية، ومحاولة لإعادة تشكيل البيئة العسكرية المحيطة بباب المندب نظراً لأهميته وأهمية تعز وموقعها الذي يجعلها عمقاً استراتيجياً وميدانياً للسيطرة على الساحل الغربي لليمن ومضيق باب المندب وفرض عملية أمر واقع ميداني، وليست مجرد عمليات عسكرية على خطوط التماس المعتادة[1].

إلا أن موقف الحكومة الشرعية الحاسم المتمثل بإعلان الرئيس اليمني رشاد العليمي إطلاق عملية **«فجر اليمن»** في الخامس من أكتوبر 2026، والتي جاءت في إطار تحرك استراتيجي يقوم على التحول من الدفاع السلبي إلى الهجوم في جميع الجبهات وردع المليشيات الحوثية لاستعادة مؤسسات الدولة اليمنية بدعم

(1) الجزيرة « عزل تعز وخنق المخا.. ما دلالات الهجوم الحوثي؟» (3سبتمبر2026م)، تاريخ الاطلاع: 2 أكتوبر 2026م .https://2u.pw/7b5r4u9

ومساندة تحالف دعم الشرعية[1]. الأمر الذي دفع المليشيات إلى التصعيد تجاه ريف تعز ومحيطها وتعويض خسارة العناصر المقاتلة من خلال التجنيد القسري والزج بالأطفال واستخدامهم في العمليات العسكرية وفقاً للنمط الإيراني، إذ نفَّذت المليشيات حملة تعبئة أسمتها «جمعة النفير» وشكَّلت لجاناً لحصر أسماء المصلين من الشباب والأطفال وضغطت على شيوخ القبائل ومسؤولي الحارات لتجنيد اليمنيين، في محاولة منهم لصناعة أوراق ضغط بديلة، حيث صبت المليشيات الحوثية ثقلها العسكري لتشديد الحصار على تعز إلا أنها واجهت مقاومة وهجمات عنيفة من قبل القوات اليمنية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان عملية «فجر اليمن» تزامن مع عدة عوامل استراتيجية شكَّلت ضغطاً غير مسبوق على المليشيات الحوثية تمثل بالتراجع الحاد في الدعم والإسناد الإيراني بسبب القيود اللوجستية المفروضة على إيران، وكذلك توحيد القوات الشرعية تحت مظلة وقيادة واحدة بعد حلِّ المجلس الانتقالي مطلع عام 2026، بجانب أزمة حادة في التحشيد والتعبئة، وعزلة وتنديد دولي بالأعمال الإرهابية الحوثية، نتج عن ذلك انكسار ميداني في باب المندب واستنزاف للقيادات والعناصر الحوثية وصمود مدينة تعز، وتقدمات استراتيجية للقوات الحكومية في محافظتي الجوف وصنعاء.

ثانياً: ارتباط التصعيد الحوثي بالموقف الإيراني

ترافقت العمليات الحوثية خلال سبتمبر 2026 ومطلع شهر أكتوبر مع دلالات على استمرار الدعم الإيراني للمليشيا الحوثية، ولا سيما في مجالات التسليح والتقنيات الصاروخية والطائرات المسيرة وتعزيز القدرات البحرية، لفرض مزيد من التصعيد، وأفادت منصة «شيبا إنتلجنس» الاستخباراتية في تقرير نشر في 21 سبتمبر 2026 عن قيام الحرس الثوري الإيراني ببناء طبقة اتصالات عسكرية متقدمة لصالح المليشيات الحوثية، تعتمد على نظام يقوم على دمج الألياف الضوئية والاتصالات اللاسلكية الحديثة بشكل يؤمن قيادة العمليات ومنع عمليات الاختراقات والتشويش، وتأتي عملية تطوير شبكة الاتصالات الحوثية من قبل الحرس الثوري الإيراني لتوسيع قدرات الاستطلاع البحري العسكري

(1) مجلة المجلة « «فجر اليمن»... استعادة الدولة والحسم ضد الحوثيين» (13 أكتوبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2026م
https://2u.pw/DvxMnq

(2) الشرق الأوسط « نزف الجبهات يدفع الحوثيين لتوسيع حملات التعبئة والتجنيد» (18أكتوبر2026م)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2026م
https://2u.pw/BS2YCI

للمليشيات الحوثية التي تستهدف أمن واستقرار الملاحة في باب المندب ومراقبة الحدود السعودية، وأشارت المنصة إلى أن المليشيات الحوثية استخدمت بنية الاتصالات الجديدة بشكل فعلي في عمليات التصعيد العسكري التي نفذتها في الساحل الغربي لليمن ومضيق باب المندب والتحشيد تجاه تعز [1].

وفي هذا الصدد قال رئيس الوزراء اليمني شائع الزنداني «إن التصعيد الحوثي ليس تطوراً عابراً أو مجرد جولة جديدة من جولات المواجهة، وإنما تصعيد واسع وخطير يتجاوز في أبعاده الساحة اليمنية، ويتصل بأجندة إيرانية تستخدم اليمن وموقعه الاستراتيجي لتهديد أمن المنطقة والملاحة الدولية»[2]. هذه التحركات من قبل الحرس الثوري الإيراني، تعكس المخطط الإيراني لدفع المليشيات الحوثية لخوض معارك تخدم مصالح طهران وتعزز أوراقها التفاوضية؛ وبالتالي استمرار تدفق الخبرات والتقنيات والأسلحة الإيرانية للحوثيين يمثل عاملًا رئيسياً في استمرار التصعيد الحوثي داخل اليمن وخارجه.

الخلاصة:

يتضح من التطورات العسكرية والسياسية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2026 أن التصعيد الحوثي في الساحل الغربي وتعز ومحيط مضيق باب المندب يأتي في إطار تحركات استراتيجية تستهدف إعادة تشكيل موازين السيطرة العسكرية والجغرافية، واستغلال الأهمية الجيوسياسية لمضيق باب المندب لفرض واقع ميداني جديد وتهديد أمن الملاحة الدولية، بما يخدم الحسابات الإقليمية المرتبطة بإيران. ومن جانب آخر يمثل إعلان الحكومة اليمنية إطلاق عملية **«فجر اليمن»** تحولاً في مسار المواجهة من الدفاع إلى الهجوم، بما أسهم في تعزيز الموقف العسكري للقوات الحكومية ومواجهة التحركات الحوثية الهادفة إلى توسيع نفوذها في المناطق الاستراتيجية.

كما تعكسُ المؤشرات المرتبطة باستمرار الدعم الإيراني، ولا سيما في مجالات التسليح والتقنيات العسكرية والاتصالات، توظيفَ الحوثيين كأداة نفوذ إقليمية وورقة ضغط إيرانية تهدد أمن المنطقة والملاحة الدولية. لذلك لا

---

(1) Sheba» Inside the IRGC-Built Hybrid Communications Network Now in Houthi Combat Operations21)« Sep2026) Accessed1Oct 2026. https://2u.pw/cVbv4H

(2) العربية « الزنداني: التصعيد الحوثي يتجاوز اليمن ويرتبط بأجندة إيران» (12 سبتمبر 2026م)، تاريخ الاطلاع: 20 أكتوبر 2026م https://2u.pw/wFpPwj

يعـتبر التصعيـد الحـوثي شـأناً يمنيـاً داخليـاً فقـط، بـل يمثـل تهديـداً يتجـاوز الحـدود، ويمـس الأمـن الإقلـيمي والـدولي واسـتقرار الممـرات البحريـة الدوليـة.

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

في سياق العلاقات بين إيران والقوى الغربية، اعتبر النظام الإيراني أن فوز الديمقراطيين في الانتخابات النصفية الأمريكية يمثِّل نجاحًا لإستراتيجيته العسكرية، التي ساهمت -بحسب تقديره- في رفع أسعار الطاقة وزيادة التضخم، مما انعكس سلبًا على شعبية الجمهوريين وأدى إلى خسارتهم الانتخابية. سنبحث هذا الموضوع من خلال المحور التالي:

- انتخابات التجديد النصفي الأمريكية ومسار الحرب مع إيران

انتخابات التجديد النصفي الأمريكية ومسار الحرب مع إيران

ألقت الحرب الأمريكية-الإيرانية بظلالها على نتائج انتخابات التجديد النصفي الامريكية، التي أُجريت في الرابع من نوفمبر 2026، واعتبر النظام الإيراني أن هذه النتائج تؤكد على نجاح الاستراتيجية التي اتبعها خلال المواجهة مع واشنطن. فكيف استقبل النظام الإيراني هذه النتائج وهل هي تصبُ في صالحه بالفعل، وما تأثير هذه النتائج على التوجهات الأمريكية تجاه إيران خلال المرحلة المقبلة؟، يحاول هذا التقرير أن يجيب عن هذه الاستفسارات، من خلال إلقاء الضوء على قراءة إيران لنجاح الديمقراطيين في الانتخابات، والتفاعلات الداخلية الأمريكية بشأن الحرب بعد فوز الديمقراطيين، وتأثير هذه النتائج على مسار الصراع الأمريكي-الإيراني.

أولاً: القراءة الإيرانية لنتائج الانتخابات الأمريكية

اعتبر النظام الإيراني نتائج الانتخابات النصفية، التي حقق فيها الديمقراطيون فوزا كبيرا على الجمهوريين، بمثابة نجاح استراتيجي، إذ تعتبر إيران أن استراتيجيتها العسكرية على مدار ما يقارب من ثمانية أشهر قد نجحت في إلحاق هزيمة سياسية ثقيلة بالجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي، بعدما رفعت الحرب أسعار الطاقة وزادت من مستويات التضخم، وأثرت بشكل مباشر على الوضع المعيشي للمواطن الأمريكي، وهو ما انعكس في نتائج الانتخابات، التي انتهت بسيطرة مريحة للديمقراطيين على مجلسي الشيوخ والنواب، بل صعود تيار تقدمي داخل الحزب الديمقراطي رافض للمواجهات الخارجية غير المحسوبة وغير متأثر بنفوذ إسرائيل.

حاول النظام الإيراني استثمار نتائج هذه الانتخابات، ليثبت أن الصمود والمواجهة، واستراتيجية الردع غير المتكافئ، والاستراتيجية التي تبناهما على مدار الشهور الماضية كانت فعالة، وأن الضغط على سوق الطاقة العالمي قد أتى بثماره، وأن الرأي العام الأمريكي المناهض للحرب قد يشكل عائقا أمام استمرار الصراع، وربما تعزز هذه النتائج من تشدد النظام، كما قد يعتبرها النظام تغييرا مهما، قد يحسن من موقعه على طاولة المفاوضات، وهو ما اتضح في التمسك بالشروط السبعة قبل الوصول إلى اتفاق نهائي مع الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي، حيث تأمل إيران في أن تؤثر نتائج الانتخابات على الموقف الأمريكي المتشدد بشأن المفاوضات[1].

ثانياً: التفاعلات الأمريكية والتأثير في مسار الصراع

مراجعات ونقاشات جوهرية داخل

(1) موقع ديدبان إيران، علم الهدى: سگ زرد برادر شغال است؛ دموكرات و جمهوری خواه تفاوتی با هم ندارند، (15 آبان 1405هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 11 نوفمبر 2026، https://bit.ly/3VaEPRp

الحزب الجمهوري بشأن مراجعة مسار الحرب على إيران يبدو أنها أوجدت تقييمات للمرحلة ونتائجها؛ فعقب الانتخابات أقرَّ ترامب ونائبه دي فانس بأن الحرب على إيران هي السبب الرئيسي لخسارة الجمهوريين الانتخابات، كما فتح الحزب الجمهوري باب مساءلة المسؤولين عن الحرب، وكانت البداية بتقديم النائب عن ولاية كنتاكي توماس ماسي ثمانية بنود لعزل وزير الدفاع / بيت هيغسيث، متهماً إياه بانتهاك الدستور وشن حرب على إيران لأكثر من 90 يوماً دون موافقة الكونغرس، لكن ترامب أعلن تمسكه به ونجا من هذه المحاولة، مع ذلك لا يستبعد أن يكون هيغست في القريب العاجل أول ضحايا هذه الحرب.

ومع أن ترامب أقر بدور الحرب في هذه الخسارة، لكنه أكد على استكمال مسار المواجهة مع إيران، سواء من خلال العمل العسكري أو استمرار الحصار الاقتصادي، وبينما تجري الوساطة القطرية ويتبادل الطرفان الأفكار، فإن ترامب على ما يبدو قد أحبطته خسارة الجمهوريين، واتجه إلى التركيز على الحصار البحري بدلا عن التصعد العسكري مجددا، إذ أصبح مدركا للتوازنات الجديدة، وربما يكون ذلك هو سبب انفتاحه على مبادرات التهدئة والوساطات الإقليمية[1].

الخلاصة:

فتحت نتائج الانتخابات النقاش بشأن استمرار الحرب الأمريكية على إيران، حيث يبدو الحزب الجمهوري منقسماً بشأن الحرب، ولديه رغبة في تعديل مواقفه استعداداً للانتخابات الرئاسية في 2028، إضافةً إلى أن فوز الديمقراطيين يضع قيوداً تتعلَّق بالموافقة على المخصصات المالية اللازمة لأي عملية عسكرية حالياً أو في المستقبل، بجانب احتمال تعرُّض المسؤولين للمساءلة السياسية بما في ذلك ترامب، لكن على الضفة المقابلة ورغم أن إيران قد ترى في النتائج مكسباً مهماً، وورقةً مؤثرة في الصراع، لكن ما يزال الحصار البحري يشكل تحدياً حقيقياً أمام النظام، وما لم تقدم طهران تنازلات جوهرية يستطيع ترامب من خلالها حفظ ماء الوجه واستعادة شعبيته المتآكلة، فإن النظام سيواجه مزيداً من الضغط، وقد يفقد الدعم الداخلي الذي يستند إليه للاستمرار في هذه المواجهة.

في ظل هذا الوضع المعقد، والضغوط المتبادلة، فإن الطرفين قد يصلان إلى تسوية دبلوماسية، حيث أصبحت الحرب عبئاً على الجانبين، وأصبح من الصعب أن يحقق طرفٌ انتصاراً ساحقاً على الآخر، حتى لو تجدَّدت الحرب، ومن ثم فإن هذه التسوية قد تكون مخرجاً

(1) John Haltiwanger, Where Democrats Can Thwart Trump's Foreign Policy, (November 4, 2026), accessed 11 Nov 2026, https://is.gd/ENH32e

لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. خصوصاً بعدما أعلن ترامب تأجيل شن ضربات عسكرية واسعة جديدة بطلب من دول الخليج (قطر، السعودية، الإمارات)، والاستمرار في الحصار البحري مؤقتاً لفتح باب الدبلوماسية. لكن أي خطأ في التقديرات والحسابات من جانب إيران، أو عدم التجاوب مع الوساطة القطرية بجدية والإصرار على الحصول على مكاسب كاملة قبل توقيع اتفاق نووي، قد يُعيد الأزمة إلى مربع المواجهة العسكرية والذي تتأكد احتمالاته مع الانتشار العسكري المكثف في المنطقة، والضغط الإسرائيلي لاستغلال الظرف الراهن لتغيير النظام، وشعور ترامب بأنه لم يعد لديه ما يخسره، وأن لديه مهلة للعودة للحرب حتى موعد بدء الكونغرس الجديد أعماله في مطلع يناير 2027، كما أن إصرار إيران على عدم تقديم تنازلات عن بعض مطالبها قد يعقِّد مسألة التوصل إلى حلول للأزمة والعودة مجدداً للصراع.

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies